

هذه الملخص مجهود متواضع مني مع
تعاون الزملاء دفعة ٢١٣ اشكرهم جميعا
وان اصبحت فمن توفيق الله ثم دعمكم وان
اخطأت فمن نفسي والشيطان . ارجو ابداء
الملاحظات وتنبيهي عنها اخوكم :
عسكري كلي طموح

النقود و البنوك

الدكتور : عصام الليثي

عسكري كلي طموح



١٤٣٦ - ٢٠١٤

هذا الجهد بتعاون الاخت
هنادي خالد . ارجو الدعاء
لها بظهر الغيب وفقنا الله
واياكم لما يحبه ويرضاه

المحاضرة الأولى

نشأة النقود وتطورها

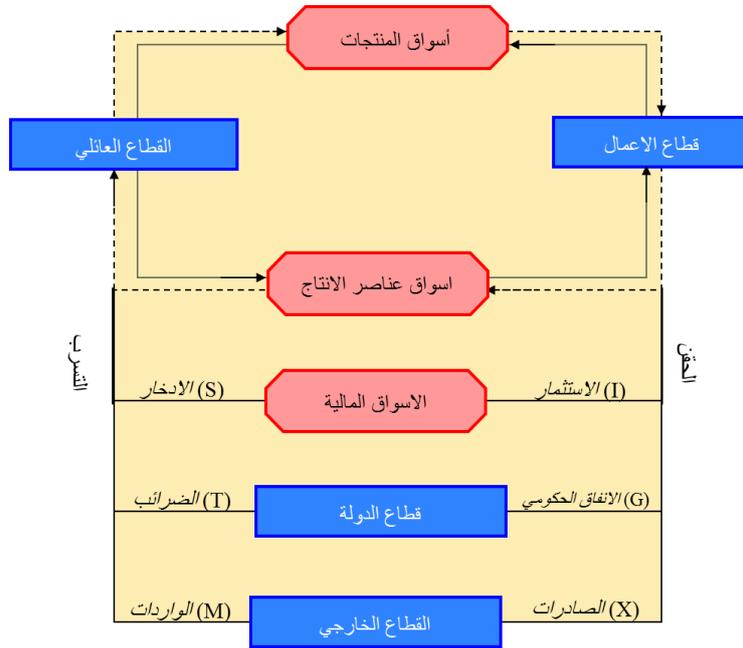
مقدمة :

تعتبر النقود من بين أعظم الاكتشافات الاقتصادية التي توصلت إليها البشرية

- إذا أحسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية).

- إذا لم يحسن استخدامها لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي وتدهوره وتراجعها فكثير من الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها (كالتضخم والبطالة وضعف سعر الصرف العملة الوطنية لها علاقة بالنقود).

ويمكن توضيح أهمية النقود المنظور الاقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الاقتصاد الكلي عن النحو التالي:



القطاعات الرئيسية للسوق باللون الأزرق .. والأسواق باللون الأحمر

نلاحظ التالي : قطاع الأعمال يتحصل على المنتجات من القطاع العائلي عبر أسواق عناصر الإنتاج على شكل مدخلات لينتج السلع والخدمات على شكل مخرجات .. ويقابله تدفق نقدي من قطاع الأعمال يدفعه للقطاع العائلي بشكل معكوس للعملية السابقة (تبادل مصالح)

النقود مقابل السلع = التبادل

ولو لاحظنا أسفل الشكل نجد الأسواق المالية (البنوك والمؤسسات المالية) أو مايسمى الوساطة المالية بين المدخرين أصحاب الفائض والمستثمرين . ونجد ان الأسواق المالية تستفيد من الفائض بشكل استثمار . ونجد ان قطاع الدولة يؤثر من خلال الحركة النقدية ممثلة في اخذ الضرائب والرسوم وتدفعها لتوفير الخدمات الاساسية على شكل انفاق حكومي . ونجد ان ليس كل مجتمع قادر على انتاج كل السلع التي يحتاجها ولذلك يقوم بإستيرادها من الخارج على شكل واردات . والسلع الفائضة عن حاجة المجتمع تقوم ببيعها لدول خارجيه على شكل صادرات (القطاع الخارجي)

التبادل = روح النشاط الاقتصادي

تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخية والذي يكون متأثر بعنصرين: ١- الزيادة في السكان ٢- التخصص وتقسيم العمل

مرحلة غياب التبادل الاقتصادي

- عدد السكان محدود
- التخصص وتقسيم العمل غير موجود (الاقتصاد المعيشي / اقتصاد الاكتفاء الذاتي) ويعني ان كل اسره او مجتمع يوفر احتياجاته بنفسه .
- عدم وجود فائض إنتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي عدم الحاجة للنقود .

– التبادل الاقتصادي المحدود

- أ – عدد السكان متزايد ب – التخصص وتقسيم العمل / أصبح موجود (الإنتاج للغير)
- ج - وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق وبالتالي الحاجة للنقود (الثورة الزراعية).

– التبادل الاقتصادي غير المحدود

- أكثر تزايد في السكان (الانفجار السكاني)
- التخصص وتقسيم العمل أصبح منتشرأ.
- وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق أكثر اتساعاً والتالي تزايد الحاجة للنقود أكثر تطوراً (الثورة الصناعية).

– نظام المقايضة..

" التبادل العيني للسلع والخدمات " كان شائعاً بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد "نظام التبادل المباشر" السلعة بالسلعة أو الخدمة. من ابرز الامثله مايلي :

- مقايضة الاسماك مقابل الحبوب
 - التبغ مقابل الثمار
 - المواشي مقابل ادوات الزراعه او ادوات الصيد
 - ادوات البناء مقابل أي شيء آخر .
- والامثله كثيره جدا وتختلف من مجتمع الى آخر حسب حاجاتهم .

مساوئ المقايضة:

١ – عدم توافق الرغبات " التوافق المزدوج للرغبات"

مثلا شخص لديه لحوم ولكن يريد مقايضتها بشيء اخر غير اللبن . وشخص يعرض اللبن ولكن لايجد من يرغب في مقايضته .

٢ – عدم إمكانية تجزئة بعض السلع .

مثلا البقره لايمكن تجزئتها لإستبدالها بصاع من القمح ولكي تتم الصفقه لايد من ذبح البقره والتضحيه بها مقابل صاع القمح وهذه خساره كبيره .

٣ – عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة

٤ – تعدد الأسعار النسبية . قد تختلف الاسعار من مجتمع لآخر ، التمر مثلا قد يكون ذا قيمه في مجتمع ولكنه غير ذا قيمه في مجتمع اخر يفضل القمح او الشعير ، مما يسبب اختلاف السعر حسب العرض والطلب

٥ – تدني كفاءة التبادل . وهذا بسبب بطء اجراءات التبادل وعدم اجراؤها بسهولة ويسر للأسباب السابقه .

١ - **السلعية** : والذي يعرف بـ "التبادل غير المباشر" التي تتبادل قيمها السوقية مع قيمها كنقود "

(- القمح الذهب - القضة ...) وتختلف عن المقايضه بتحديد سلع معينه للتبادل ويتفق عليها افراد المجتمع . بينما في المقايضه كل السلع تعتبر نقود .

٢ - **الرمزية** : هي النقود الورقية والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية.

تستمد قيمها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل يصدرها (البنك المركزي) .

٣ - **النقود الائتمانية** : (ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض "البنود التجارية" التي تنتج عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك وتنقسم لنوعين (الودائع الأولية - الودائع المشتقة).

الأولية : تأتي من الأيداعات والسحوبات على الحسابات

المشتقة : وتأتي من نشاطات البنوك في عملية الأقرض

٤ - **الالكترونية** : قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزنة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الكترونية الممغنطة بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية.

وظائف النقود:

١ - **وسيط للتبادل** : أداة تسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر وبذلك تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات وخفض تكاليف التبادل وتشجيع مزيد من التخصص وتشجيع حركة الاقتصاد.

٢ - **وحدة لقياس القيمة** : استخدمت النقود كوحدة لقياس القيمة وتغلبت على مشكلات تعدد نسب التبادل

ملاحظه :: الوظائفان السابقتان أساسية يحتاجها جميع أفراد المجتمع

٣ - **مخزن للقيمة** : تعد النقود وسيلة للادخار (لكن لا بد أن تحتفظ بقوتها الشرائية) عدم وجود التضخم

٤ - **معيار للمدفوعات الآجلة** : لإبرام العقود التسويقية لسلع على حساب التعاقدات الآجلة.

ملاحظه : المشتقة لا يحتاجها كل أفراد المجتمع

خصائص النقود:

١. **سهولة الحمل** : (مثل الريال والخمسمائة تنشال في محفظة واحدة)
٢. **غير سريعة التلف** : (من معدن أو ورق خاص " طويل العمر نسبيا ") مثلا لو استخدمنا اللحم هي سريعة التلف مما يفقدها قوتها الشرائية .
٣. **إمكانية تجزئتها** : (يمكن صرفها إلى فئات) مثلا المواشي في نظام المقايضه لا يمكن تجزئتها .
٤. **سهولة التمييز** : (تعرف النقود بمجرد النظر إليها وينطبق هذا على العملات الورقيه والمعدنيه) من حيث اللون والتصميم والحجم والشكل المميز لها .
٥. **ذات مواصفات موحدة** : (فالمائة ريال هي نفسه المائة ريال الأخرى لا تختلف لا من حيث الحجم والقيمة) وهذا يصعب تزويرها ويجعلها تحظى بالقبول العام بين كافة الاطراف .

ينصح بمتابعة المحاضره الاولى مسجله لفهم شرح الدكتور للعديد من النقاط بشكل اشمل واسهل

تمت المحاضره الاولى بحمد الله تعالى ...

المحاضرة الثانية

الفصل الأول ..

النظم (القواعد) النقدية ..

١- مقدمة :

- تم في المحاضرة الاولى استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التالية النقود :
- نظام المقايضة .
 - أنواع النقود .
 - وظائف النقود .
 - خصائص النقود الجيدة

وقبل الدخول في تفاصيل عن موضوع القواعد النقدية ، فلا بد من التطرق لتعريف النقود .

جرت العادة على تعريف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقي قبولا عاملا في التبادل بين أفراد المجتمع . (مواصفات النقود الجيدة)

٢- تعريف النظام النقدي :

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي :

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة .
وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للنظام النقدي في الآتي :

- النقود المتداولة في المجتمع . (انواع النقود : سلعيه ، مصرفيه ، ورقيه ، معدنيه . الكترونيه)
- التشريعات و القوانين التي تحكم عملية اصدار النقود وتداولها . (القبول العام)
- الأجهزة و المؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود . (الكفاءه الاقتصاديه)

(تعريف النظام النقدي الدولي) .

لا يختلف كثيرا عن النظام النقدي الداخلي سوى ان التعامل هنا يكون بين دول مختلفه ، ويحكمها قوانين وتشريعات دوليه تقبلها جميع الدول وتطبقها

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقدية :

- الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيرا وتوسع فيه نطاق المعاملات (سبب داخلي)
- اتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي)
- ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة والسياده ولها مسؤوليات اتجاه المجتمع وأهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها ، مثل :
 - ✓ التنمية الاقتصادية .
 - ✓ استقرار الأسعار ومحاربة التضخم .
 - ✓ التوظيف الكامل ومحاربة البطالة .
 - ✓ التوازن الخارجي واستقرار سعر صرف العملة الوطنية .

٤- أنواع النظم النقدية :-

بشكل عام هناك نوعين من الانظمة النقدية وسوف نتطرق لها بالتفصيل

اولا : النظام النقدي السلعي ..

بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل. وقد كانت سلعتي **الذهب** و **الفضة** أوسع انتشاراً وأكثر استخداماً وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية التي تمثله كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .

المتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر بأسم قاعدة الذهب يجد أنه بالمرحل التالية :

- مرحلة نظام المسكوكات الذهبية . - مرحلة نظام السبائك الذهبية . - مرحلة نظام المعدنين .

فيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها :

أ - مرحلة نظام المسكوكات الذهبية :

تعتبر من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في اطار الاجراءات والضوابط التالية:

- يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة(و يطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه أو الدرهم أو الفرنك).
- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة الى القطر المعني.
- أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون .
- يحق لأي فرد تحويل النقود الى ذهب وبالعكس .
- عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية . (المقصود يستطيع صنع أي كميته يريد) .

ب - مرحلة نظام السبائك الذهبية :

لجأت معظم دول العالم الى نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب .

وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي :

- تحدد الحكومة ممثلة في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب .
- قيام البنوك المركزيه بإصدار عمله معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب .
- تحتفظ البنوك المركزيه بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة .
- لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط .
- يقتصر حق تحويل العملاء النقدية المتداولة الى ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط .

ج- مرحلة نظام الصرف بالذهب :

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب . وبذلك تشكل هذه العملات غطاء لعملاتها بدلاً عن الذهب . وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي :

- تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة اخرى قابلة للتحويل الى ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي .
- مثلاً (الدول الغنية تستطيع بسهوله تحويل عملتها للذهب ولكن الدول الفقيرة لاتستطيع ذلك)
- تحتفظ البنوك المركزيه في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية).

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب ولا الاحتياطي من الذهب .

ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة لإقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها .

د- مرحلة نظام المعدنين :

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية أساس وزن ثابت من معدنين ، هما الفضة والذهب . وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل الى أي من المعدنين.

مثلا ٢ غرام من الذهب مع ١٠ غرام من الفضة

الإ أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب ما يعرف بقانون جريشام

Gersham'S Law حيث ينص هذا القانون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق .

للتوضيح : لو افترضنا ان عمله معينه تحتوي الذهب والفضه واصبح سعر الذهب كمعدن اعلى من سعره كعمله لسبب ما ، ففي هذه الحالة سيقوم الناس بتحويل القطع الذهبية والمسكوكات كمعدن لإرتفاع ثمنه . مما يؤدي لخروج الذهب وبقاء الفضة

❖ ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب :

يعتقد الكثيرون بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسية ، وهي :

- تحقيق الشعور بالأمان (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب) .
- استقرار أسعار الصرف (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب) .
- إدارة النظام النقدي بصورة آلية (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آلية) .
- استقرار مستوى الأسعار (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب) .

ثانيا : النظام النقدي الورقي أو القانوني :

أسباب نشأة النظام النقدي الورقي ..

هناك العديد من العوامل التي أدت الى التحويل من النظام النقدي السلعي الى النظام النقدي الورقي :

- في أوقات الأزمات وحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلى ذهب .
- فشل نظام قاعدة الذهب عن مجالات التوسع في التجارة الدولية ومع ما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات.
- التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث انجازات (طفرات) اقتصادية(اليابان ودول الاتحاد الأوربي والاتحاد السوفيتي سابقاً والدول المستقلة حديثاً).

تعريف النظام النقدي الورقي ..

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدره وبين كمية الذهب الموجودة لدى الجهاز المصرفي .

وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلى ذهب .

تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتاً في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليها .
- تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة . ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد و أنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود) .
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب من خلال :
 - (١) اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات .
 - (٢) وضع سياسة جمركية للحد من الواردات .
 - (٣) استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية .
 - (٤) تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الإصدار النقدي (التمويل بالعجز)

ملاحظات حول النظام النقدي الورقي ..

يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة ، إلا أن يعتبر سلاح ذو حدين :

إذا قد تستخدم السلطة السياسية لدافع سياسي ، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم . لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص ،

مثل:

- تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لاحتياجات الاستيراد لستة أشهر) .
- أن لا يتجاوز عجز الموازنة نسبة معينة (5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) .

تمت المحاضره الثانيه بحمد الله تعالى ...

المحاضرة الثالثة

الفصل الثاني

البنوك التجارية ١

١- مقدمة :

- يمكن القول بأن الحاجة المستمرة الى تطوير النقود كانت سببا رئيسيا في انشاء وقيام مؤسسات تحل محل الافراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة و خلفها .
- بل أن التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزيه ، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدولة و أمنها القومي . وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الأنواع المختلفة من البنوك (المصارف) والتي تشمل :
 - البنوك التجارية (التقليدية).
 - البنوك المتخصصة . (لم يرد لها شرح في الكتاب) ولكن سيتم التطرق لها في محاضره لاحقه .
 - البنوك الإسلامية .
 - البنوك المركزية .
 - البنوك الدولية .

٢- مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

النظام المالي : يتكون النظام المالي من مجموعة من العناصر التالية :

- الأسواق المالية : وقد وردت الإشارة إليها في المحاضرة الأولى "**يرجى مراجعة الشكل في بداية الملخص لفهم أكثر**" ، حيث تشمل سوق النقود (سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكية) والذي ينقسم بدوره إلى سوقين :
- السوق الأولية . - السوق الثانوية .

المؤسسات المالية : وتشمل نوعين من المؤسسات :

- المصرفية (البنوك) او المؤسسات التي تقوم بعمل مصرفي او بنكي .
 - المؤسسات غير المصرفية (شركات التأمين ، الاستثمار المالي ، الصرافة وخلافها) .
- الأدوات (الأصول) المالية : وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (الصكوك) المالية .

وحدات الفائض :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تمتلك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون).

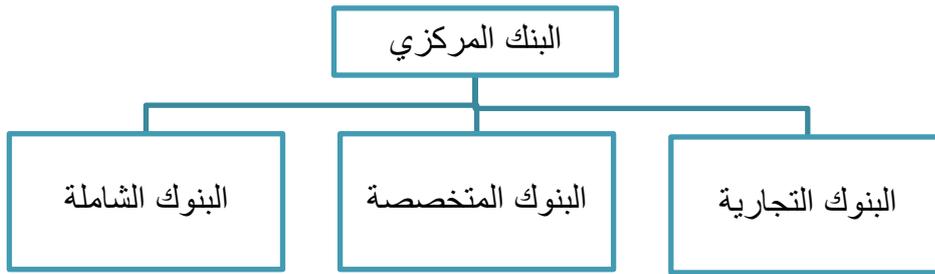
وحدات العجز :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون و المستثمرون) **مثلا : شخص يريد شراء سياره قيمتها ٦٠ الف ريال ولكنه يملك ٤٠ الف ريال هنا نقول ان لديه عجز ٢٠ الف ريال .**

الوساطة المالية :

الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجدة في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين .

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :



نشأة وتطور البنوك التجارية :

تعود نشأة البنوك التجارية و انطلاق نشاطها الى حقبة القرون الوسطى ، حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية :

- **قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية .** من خلال الخدمات التالية :
 - تقديم خدمة الإيداع (السباك الذهبية) للتجار مقابل منحهم ايصالات أمانة توضح كمية الذهب .
 - تقديم خدمات صرف العملات .
 - تقديم القروض للآخرين . وذلك بالاستفادة من الودائع الموجوده لدى الصاغة من اموال المودعين .
 - اكتشاف عملية خلق الائتمان عن طريق اصدار ايصالات بقيم نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغة .
 - **حدثت أزمات مالية (حالات افلاس وفشل عن سداد الالتزامات)** بسبب افراط وتوسع الصاغة في عملية خلق الائتمان مما أدى للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الإيداع \ الصرف \ الاقراض \ الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة .
- ✓ انشئ أول بنك تجارى فى مدينة البندقية (إيطاليا) فى عام ١٥٨٧
- ✓ انشئ ثانى بنك تجارى فى مدينة امستردام (هولندا) فى عام ١٦٠٩

توالى بعد ذلك انشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم و أصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم .

تحدثت بعض المصادر التاريخية عن نشأة سابقة للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين، حيث يتم الاستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمورابي

٢- وظائف البنوك التجارية :

تنحصر وظائف البنوك التجارية في القيام بالمهام التالية :

قبول الودائع

يقصد بها ودايع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري ، وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

- **الودائع تحت الطلب (الجارية)** مثل الحسابات التي يودع بها رواتب الموظفين .
(لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات)
- **الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة)** . محدد بفترة معينه ولايستطيع صاحبها سحب المال الا بعد انقضاء الفتره المحدده بالاتفاق بينه وبين البنك (سته اشهر مثلا او سنتين)
(يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات)
- **الودائع الادخارية** . ويستخدمها غالبا ذوي الدخل المنخفض .
(يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات).

تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

ويشمل ذلك الآتي :-

- القروض قصيرة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز سنة .
- (يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة) .
- القروض متوسطة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمسة سنوات
- (يتقاضى البنك التجاري عليها عائد وعادة يكون اعلى من فوائد القروض قصيرة الاجل) .
- السحب على المكشوف : وهي الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتى وإن كان هذا الحساب لا يوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر)
- بمعنى ان شخص لديه ١٠ الاف ويتيح له البنك سحب مبلغ ١٠ الاف حتى لو كان الرصيد صفر
- (يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائدة على السحب بالمكشوف).

خصم الأوراق التجارية

- ويشمل ذلك خصم الاوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :
- خصم الكمبيالات التجارية (هي اوراق ماليه تنتج عن شراء تاجر تجزئه من تاجر جملة ولكنه لا يملك ثمن البضاعة ولكنه يحرر كمبياله مكتوب بها مبلغ البضاعة وتاريخ السداد وتكون ملزمه له بالتاريخ المحدد)
- نفترض ان التاجر اتفق على سته اشهر ولكنه بعد اربعة اشهر احتاج للمال وليس لديه سيوله . هنا يستطيع التاجر الذهاب للبنك
- وطلب خصم قيمة الكمبياله وعندها يقوم البنك بخصم مبلغ معين من سعر الكمبياله ويعطي التاجر المتبقي من سعر الكمبياله بعد خصم عمولة البنك (سعر الفائدة يكون ارباح للبنك) .
- خصم السندات (الحكومية والتي تصدرها الشركات و المؤسسات) . ويتم خصمها بنفس طريقة خصم الكمبيالات .

تقديم الخدمات المالية

ويشمل ذلك الآتي :-

- إصدار خطابات الضمان . (تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميله للجهة المستفيدة مثل ضمان عقود المناقصات) .
- وعادة لاتعطي البنوك خطابات الضمان الا للعملاء الموثوق بهم من ناحية الكفاءه الماليه والقدرة على الدفع
- إصدار خطابات الاعتماد المستنديه . (لسداد الالتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية).
- إصدار الشيكات (الاعتيادية والمصرفية والسياحية) .
- القيام بعمليات الوكالة مثل : سداد الفواتير .
- تقديم خدمات الصرف .
- تقديم خدمات التحويلات المالية .
- تقديم خدمة الاستشارات المالية .
- تقديم خدمات الخزن الآمنة .
- تقديم الخدمات الالكترونية الحديثة (الصراف الآلي ونقاط البيع) .

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عمولة) .

خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية)

نظراً لأهمية هذه الوظيفة فسوف يتم تخصيص المحاضرة القادمة للحديث عنها بشكل مفصل

ملحوظة

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيلها في الآتي :

- عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة .
 - عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم) .
 - عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :
- أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنة (المتحصلة من الغير) - الفائدة المدبونة (المدفوعة للغير)**

يمكن تعريف البنك التجاري على النحو التالي :

البنك التجاري : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الافراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم الفروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية .

وتعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنية وتقوم بإعادة ضخها في الاقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية .

تمت المحاضره الثالثه بفضل الله تعالى .

المحاضرة الرابعة

الفصل الثاني

البنوك التجارية ٢

مقدمه

- تم في المحاضرة السابقة الحديث عن وظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل ، عدا وظيفة واحدة وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل
- تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض
- تستطيع البنوك التجارية التأثير عن أداء الاقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الاقتصاد).

(١) مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان)

الاحتياطي الخاص (السيولة الداخلية)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، وذلك بغرض مجابهة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى) .

عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبة من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير .

يقوم البنك التجاري من جانبه (**اختيارياً**) بتحديد هذه النسبة ، وذلك من واقع تجاربه وخبرته العلمية اليومية

يسمى الاحتياطي الخاص بخط الدفاع الأول .

الاحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها (**اجبارياً**) من جملة ودائعه الجارية .

لايدفع البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الاحتياطي القانوني المودعة لديه .

تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظ بها في شكل احتياطي قانوني لمواجهة حالات العجز في السيولة ، خصوصاً في حالات عدم كفاية الاحتياطي الخاص .

يسمى الاحتياطي القانوني بخط الدفاع الثاني .

الودائع الأولية

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات و المؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جاريه لدى البنوك التجارية ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انخفاض في حجم النقود المتداولة في خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي يتم إيداعها .

الاموال اول ماتدخل القطاع المصرفي تعتبر ودايع اوليه .

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم خصم الإحتياطي القانوني منها ، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للأخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصصهم ، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزء كبيراً من مبلغ الوديعة الأولية . ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجياً إلى أن يؤول إلى الصفر .

التسرب النقدي

يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات و المؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي أو وجهة أحي من وجوه الإنفاق .

طباعة النقود وخلق النقود

طباعة النقود تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها باحداث زيادة حقيقة في عرض النقود ، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقدية (ضخ كميات اضافية من العملات) .

خلق النقود يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية والتي تقوم بموجبها باحداث زيادة حسابية (ليست حقيقية) في عرض النقود ، وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة .

(٢) عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية

الافتراضات :

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمى بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضيات التالية :

- ١) أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسلة متتابعة من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الاقتصاد .
- ٢) التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الإحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي إحتياطيات أخرى .
- ٣) تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الإحتياطيات القانونيه مع حجم الودائع الأولية (عندها يكون حجم الودائع المشتقة يساوي صفر) .
- ٤) تقديم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين . الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم المالية بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقدية خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي .

مثال تطبيقي :

بإفترض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10000 ريال سعودي . وما دام الافراد عادة لا يحضرون فجأه ويسحبون كل أموالهم و أن كل معاملاتهم و إلتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (A) بإعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

- ✓ يحتفظ بجزء من الوديعة كإحتياطي نقدي قانوني (نقترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%) .
- ✓ بعد استيفاء نسبة الإحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (A) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر .

وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A):

ميزانية البنك التجاري (A)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	2000	وديعة	10000
قروض (فائض متاح)	8000		

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي :

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .
- ✓ بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدى البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (B)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	1600	وديعة	8000
قروض (فائض متاح)	6400		

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي :

- ✓ أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .
- ✓ أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .
- ✓ بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (B) في حساب لدى البنك التجاري (C) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (C) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (C)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	1280	وديعة	6400
قروض (فائض متاح)	5120		

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (C) ما يلي :

- أن البنك التجاري (C) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (5120) لمواطن آخر يدعى الدوقان
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .

ميزانية البنك التجاري (D)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	1024	وديعة	5120
قروض (فائض متاح)	4096		

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (D) ما يلي :

- أن البنك التجاري (D) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (4096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

■ وتتوالى سلسلة الودائع المشتقة ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية على النحو التالي :

تلخيص لعملية خلق النقود المصرفية لدى البنوك التجارية ..

البنك	الودائع الأولية	الاحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقة)
بنك (A)	10000	2000	8000
بنك (B)	8000	1600	6400
بنك (C)	6400	1280	5120
بنك (D)	5120	1024	4096
.....
بنك (Z)	0	0	0
المجموع (تركم)	50000	10000	40000

(٣) حساب مضاعف النقود

أ- مضاعف النقود البسيط :

مضاعف النقود عبارة عن معادلة رياضية تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بغرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني ، وذلك من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

$$\bullet \text{ مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية : - الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال . - نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10 %

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية :

$$\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية} = 80000 \times \frac{1}{10} = 800000$$

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود)

ب- مضاعف النقود المركب :

مضاعف النقود البسيط لايعطي صورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع فلا بد من أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلبا على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود :

- ١) وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية
- ٢) وجود نسبة من التسرب النقدي

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

$$\bullet \text{ مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني} + \text{نسبة الاحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية} .$$

مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب

- إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :
- الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال . - نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5 %
 - نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12%
- وبالتعويض في معادلة المركب نحصل على النتائج التالية :

$$\text{مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني} + \text{نسبة الاحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية} .$$

$$80000 \times \frac{1}{12\% + 8\% + 5\%} =$$

$$320000 = 80000 \times 4 =$$

ملاحظه : (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

تمت المحاضره الرابعه بفضل الله تعالى .

المحاضرة الخامسة

الفصل الثاني : البنوك

البنوك التجارية (٣)

مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) لدى البنوك التجارية ، وكما سبقت الإشارة في هذا السياق ، تنفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفة .
- خلصنا في المحاضرة السابقة إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفة أي مبلغ يتحصل عليه – من الودائع – أضعافا متعددة ، وذلك بسبب قدرته على اشتقاق و إعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد مالية لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الاقتصاد (المستهلكين و المستثمرين) .
- في هذه المحاضرة سيتم التركيز على قضية هامة للغاية تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك التجارية ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري ، ولكي نفهم هذه القضية بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع .

١- مفاهيم ذات صلة بإدارة ربحية وسيولة البنك التجاري :

❖ الموارد

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد . ولذلك، تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي) .

وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين :

أ- الموارد الذاتية :

وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه ، ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري) .

ب- الموارد غير الذاتية :

وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري (الجارية - الثابتة - الادخارية) . كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير ، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجارية) .

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلى 85% من جملة موارد البنك التجاري) .

❖ الاستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري ، فعلية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير الحسابي) .

. وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة :

السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدى البنك التجاري المركزي أو لدى البنوك الأخرى . وفي هذه الحالة يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك .

فالسيولة بالنسبة لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري .

ب- توظيف يحقق ربحية عالية :

لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلا بد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح ، مثل :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح) .
- ✓ اقرضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن) .
- ✓ استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح) .

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة بالمخاطر . فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها و الاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر .

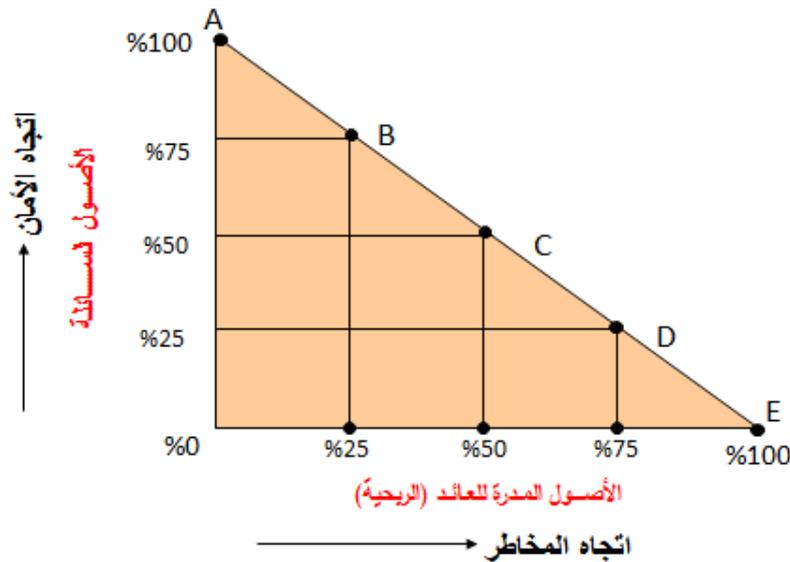
❖ التعارض بين الربحية والسيولة

قضية التعارض بين الربحية والسيولة – وهي ما تعرف أيضاً بمعضلة البنوك التجارية – تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة . ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي :

- أصحاب الموارد غير الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر) .
- أصحاب الموارد الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية ، لكن في ذات الوقت نجد ان الربحية تجلب المخاطر .

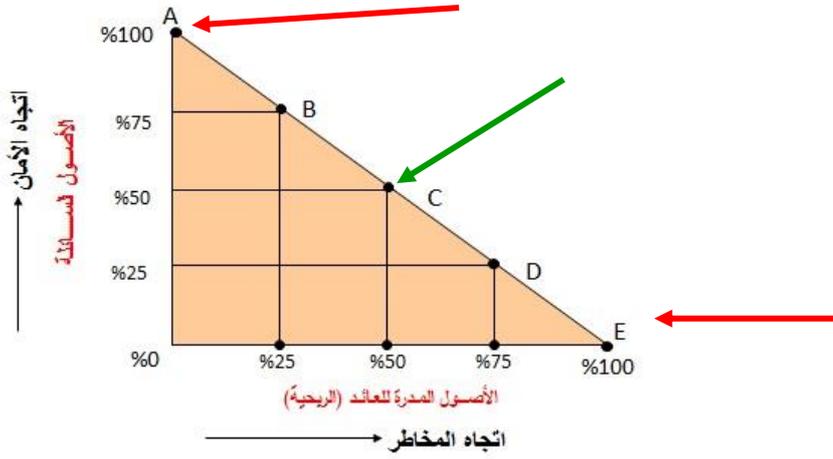
هذه التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي :

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة



- النقطة (A) في الشكل توضح سياسة

إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من السيولة (100%). وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من الأمان. فهذه السياسة تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك.



- النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها : تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100%).

وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من المخاطر.

فهذه السياسة تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين . .

- النقطة (B) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها : تحقيق رضا الطرفين لكن مع تغلب مصلحة أصحاب الودائع

والدائنين من جانب (75% سيولة) على حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر (25% ربحية).

فهذه السياسة تعني الأفضلية لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة .

- النقطة (D) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها: تحقيق رضا الطرفين لكن مع تغلب مصلحة الملاك من جانب

(75% ربحية) على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25% سيولة). فهذه السياسة تعني

الأفضلية لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة . .

- السياسة الإدارية هدفها هذه المرة كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساو ، وهو ما يتحقق فقد عند النقطة (C) في الشكل .

ف عند هذه النقطة تحديداً، يتساوى نصيب أصحاب الودائع والدائنين (50% سيولة) مع نصيب الملاك تماماً (50% ربحية).

ملاحظات هامة :

نلخص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي :

- أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية).
- أن البنك التجاري يتم تشغيله ويضمن استثماريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب الودائع و أموال الدائنين).

وبما أن هناك مقولة ترى أن السياسة الإدارية الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجة عالية من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم- المطلوبات) وهيكل الاستخدامات (الأصول - الموجودات) ، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري، لاسيما وأن الميزانية تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومثانة المركزي المالي للبنك .

٢- مكونات ميزانية البنك التجاري :

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>* النقدية (السيولة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاحتياطي القانوني - السيولة الداخلية <p>* محفظة الأوراق المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم - سندات وأذون خزانة <p>* منح القروض والسلفيات للعملاء</p> <ul style="list-style-type: none"> - أفراد - مؤسسات <p>* الاستثمارات المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - صناعية - زراعية - خدمية <p>* الأصول الثابتة</p> <p>تمثل ممتلكات البنك من اراضي ومباني والآت وغيرها</p>	<p>* الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> - ودايع جارية - ودايع لأجل - ودايع ادخارية <p>* الاقتراض من الغير</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض من البنوك التجارية - قروض من البنك المركزي <p>* رأس المال</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم ممتازة - اسهم عادية <p>* الاحتياطي</p> <p>(أرباح غير موزعة)</p>

٣- إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري :

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري ، فلا بد من القيام بالمهام التالية :

(١) **إدارة سيولة البنك :** يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودايع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطيات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودايعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

❖ مصادر زيادة احتياطيات البنك:

- الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية (التكلفة: فوائد على القروض.)
- بيع الأصول المالية للبنك (لتكلفة: تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)
- استدعاء بعض القروض أو بيعها (التكلفة: فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك.)
- الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (التكلفة: سعر الخصم.)
- إلا ان تكلفة الاحتياطيات الإضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عائداً.

(٢) إدارة رأس مال البنك :

مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس. إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:

- ✓ العائد على الأصول = صافي الربح / الأصول .
- ✓ العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية = الأصول / حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول
- ✓ العائد على الأصول × العائد على حقوق الملكية = مضاعف حقوق الملكية .

المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في زيادة الأمان وخفض احتمالات الإفلاس

التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية .

ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

- ✓ بيع وشراء أسهم البنك.
- ✓ تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الأرباح المحتجزة .
- ✓ تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات .

(٣) إدارة أصول | موجودات البنك : انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنوع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق مايلي:

- ✓ استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية.
- ✓ الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة.
- ✓ تنوع محتوى المحافظ الاستثمارية.
- ✓ حسن إدارة السيولة .

(٤) إدارة خصوم | مطلوبات البنك : شهدت صناعة الصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الأكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

(٥) إدارة مخاطر البنك : هناك نوعان من المخاطر تواجهها البنوك :

- (١) مخاطر عدم السداد .
- (٢) مخاطر سعر الفائدة . (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار.)

وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

- (١) حصر المخاطر المحتملة.
- (٢) تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر.
- (٣) تعريف مؤشرات للإنذار المبكر.
- (٤) تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر. (بهدف التقليل من اثر المخاطر المتنوعه)

٤- معايير نجاح البنوك التجارية :

هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها ، وهذه المعايير تشمل الآتي :

(١) استقرار السيولة : يمكن القول بأن البنك لديه سيولة عندما تكون قدرته كبيره على تحويل موجوداته الى نقود سانله لمواجهة طلبات المودعين وغيرهم من الدائنين .

وهناك ثلاث خصائص يجب ان تتوفر في الموجودات ذات السيولة العاليه

- أ- القابليه للتداول (بمعنى سهولة بيعها او تحويلها لنقود وقت الحاجه)
- ب- استقرار اسعارها . (ان لاتكون اسهم او معادن متغيرة الثمن بشكل كبير)
- ت- إمكانية استعادة قيمة الموجودات . (بمعنى ان تغطي الموجودات حاجة البنك للنقد)

(٢) الربحية :

تعتمد قدرة البنوك على تحقيق أقصى الأرباح الممكنه دون تعريض مركزها المالي للخطر على اربع عوامل :

- (١) الفروق السعريه لأسعار الفائدة : وهي الفائدة على القروض التي يحددها البنك المركزي على القروض والودائع . وعادة يستفيد البنك من التغييرات بها حيث ان نسبة الفائدة على الودائع تختلف حسب المده وكذلك التسهيلات الائتمانيه والقروض تختلف اسعار الفائدة بها حسب المده . وتتأثر بأسعار الفائدة في الاسواق العالميه .
- (٢) توظيف الاموال : وذلك بالاستفاده من الموجودات الماليه (اموال المودعين - والمستثمرين - والفائض المالي للبنك نفسه) ويجب المحافظه على درجة مخاطره منخفضه نسبيا مع عائد مناسب على الاستثمار . لذلك على البنك الموازنه بين السيوله والامان والربحيه في ادارة محفظته الماليه .
- (٣) سياسة الاقتراض : وتتأثر ربحية البنك في قدرته التفاوضيه للإقتراض من الاسواق الماليه المحليه والاسواق الاجنبيه بأسعار فائده منخفضه (تعتمد على سلامة المركز المالي) ويستطيع الاقتراض من البنوك التجاريه الأخرى واخيرا من البنك المركزي اذا تطلب الامر ذلك .

٤) **تنويع الخدمات** : كلما زادت الخدمات المصرفية كلما تنوعت الإيرادات مما يؤدي لزيادة ربحية البنك من خلال توسيع قاعدة عملائه وحصته في السوق المحليه ويعتمد هذا الى حد بعيد في نجاح الحملات التسويقية .

٣) **التسويق** :

الخدمات المتنوعه التي تقدمها البنوك لعملائها بصوره مرضيه ومواكبة التطورات والابتكارات في التقدم التكنولوجي يهدف تقديم افضل الخدمات للعملاء وتقليل التكاليف التشغيليه التي فرضتها المنافسه بين البنوك التجاريه .

تمت المحاضره الخامسه بفضل الله تعالى .

المحاضرة السادسة

الفصل الثاني : البنوك

البنوك المتخصصة (غير موجوده في الكتاب)

١- مقدمة :

جاءت نشأة البنوك المتخصصة في فترة زمنية متأخرة نسبياً (تقريباً في أوائل القرن العشرين) مقارنة بنشأة البنوك التجارية (في القرون الوسطى).

السبب الرئيسي للتفكير في إنشاء بنوك متخصصة هو أن البنوك التجارية كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجارة (الداخلية و الخارجية) ، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية المتعددة .

هذا التوجه من قبل البنوك التجارية ترتب عليه حرمان قطاعات اقتصادية هامة وحيوية من التمويل المصرفي مثل : القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، والقطاع العقاري .

المعلوم ان القطاعات السابق الإشارة إليها تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية وتحتاج حسب طبيعتها إلى نمط من التمويل طويل الأجل وهو ما لا توفره لها البنوك التجارية .

تطور وانتشار البنوك المتخصصة على نطاق كبير كان في حقبة الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين عندما تحصلت الدول المستعمرة في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي ، حيث وجدت الغالبية العظمى من هذه الدول أنها مطالبة بتحقيق معدلات متسارعة من التنمية الاقتصادية وصولاً لاستقلالها الاقتصادي والتخلص من تبعيتها لأقتصاد الدول المستعمرة (اقتصاد الدولة الأم).

تزامن مع هذا الحدث السياسي دعوى من جانب العديد من المفكرين الاقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية هو إنشاء بنوك متخصصة توفر التمويل للقطاعات المحرومة من تمويل البنوك التجارية (الزراعي ، الصناعي و العقاري) .

طالبت هذه الدعوى أيضاً أن تتولى الدولة زمام المبادرة في هذا الاتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها ، ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصة تعرف ببنوك التنمية وفي الغالبية العظمى من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدولة (القطاع العام).

٢- تعريف البنك المتخصص :

اعتماداً على الخلفية التاريخية التي تم ذكرها عن البنوك المتخصصة ، يمكن تعريف هذا النوع من البنوك على النحو التالي :

البنك المتخصص : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد يكون تحقيق الربح من ضمن أهدافه . ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله و الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاع الذي يخصص في تمويله ، علماً بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصة بقبول الودائع الجارية من الجمهور .

٣- أنواع البنوك المتخصصة :

❖ البنوك الزراعية :

تعتبر من البنوك المتخصصة الرائدة وتأتي في مقدمتها نظراً لأن الغالبية العظمى من الدول النامية يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول ،
وفيما يلي استعراض لبعض الاعتبارات المتعلقة بالبنوك الزراعية :

أ- تعريف البنك الزراعي :

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . وفي الغالب تعطي البنوك الزراعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين ، باعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء - في العادة - محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية .

ب- خصائص البنك الزراعي يتسم البنك الزراعي بالخصائص التالية :

- ✓ منح التمويل طويل الأجل بهدف الاستثمار في المشروعات الجديدة (اقتناء الأصول لأغراض الانتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمة .
- ✓ منح التمويل قصير الأجل لتوفير متطلبات التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .
- متطلبات التشغيل اهمها (**اموال الاجور . المواد المستخدمة كالاسمدة والكيماويات . ادوات الري وتوفير المياه اللازمه للمشاريع . والطاقة الكهربائيه**)
- ✓ يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الارشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق و التخزين .
- من المهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين غالبا وبعض المستشارين الاقتصاديين .
- ✓ يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعية في المناطق الريفية (بالقرى) لكي تكون أكثر قرباً من الشرائح المستهدفة من المزارعين .

❖ البنوك الصناعية

أ- تعريف البنك الصناعي :

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي . وفي الغالب، تعطي البنوك الصناعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (أصحاب الصناعات الصغيرة)، باعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء - في العادة - محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية . ويعول على البنوك الصناعية في أحداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علاقات الترابط او التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي). بمعنى ان تطور القطاع الصناعي يدفع القطاع الزراعي للتطور وكذلك بقية قطاعات الاقتصاد .

ب- خصائص البنك الصناعي :

يتسم البنك الصناعي بالخصائص التالية :

- ✓ يمنح التمويل طويل الأجل بهدف الاستثمار (اقتناء الأصول لأغراض الانتاج الصناعي) في المشروعات الجديدة أو بهدف التوسع في المشروعات القائمة .
- ✓ يمنح التمويل قصير الأجل لغرض التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .
- ✓ يمنح التمويل للجهات البحثية (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لإجراء البحوث و الدراسات التي تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة وتقدم الحلول لمشكلات الصناعة .
- ✓ يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعية في المناطق الحضرية لكي تكون أكثر قرباً من الشرائح المستهدفة من المصنعين .

❖ البنوك العقارية

أ- تعريف البنك العقاري :

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع العقاري في المجال السكني أو في المجال غير السكني (للأغراض التجارية) ، وفي الغالب تعطي البنوك العقارية الأولوية للشرائح محدودة الدخل من الموظفين والعمال ، باعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد المالية الكافية لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها . وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقارية في إنشاء مشروعات البنية الأساسية عن طريق مشاركة الدولة أو عن طريق تكوين تحالفات مالية (محافظ أو صناديق استثمارية) مع مؤسسات مالية أخرى .

يتسم البنك العقاري بالخصائص التالية:

- يمنح التمويل طويل الأجل بهدف تشييد المساكن الجديدة لغرض السكن أو لغرض الاستغلال الاستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أو الزراعي .
- تمنح التمويل قصير الأجل بهدف الصيانة و إعادة التأهيل للمباني القائمة في كافة القطاعات (سكني ، تجاري ، صناعي ، زراعي) .
- أصبحت البنوك العقارية مؤخراً تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء و التشييد من خلال شركات مملوكة لها عن طريق إنشاء المجمعات للأغراض السكنية وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو إنشاء المباني التجارية (في الأسواق) أو مباني الفنادق و المنتجعات السياحية و خلفها من المباني للأستخدامات الأخرى .

❖ بنوك الاستثمار

أ- تعريف بنك الاستثمار : هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة بدرجة كبيرة في مجال الاستثمار المالي وتسمى ايضاً ببنوك الأعمال ، **المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها لا تقبل الودائع** ، ولكنها تعمل في مجال الوساطة في الأسهم و شراء السندات (الحكومية و غير الحكومية) ، وتكوين محافظ الاستثمار والصناديق الاستثمارية ، وعلى صعيد آخر، المعروف عن بنوك الاستثمار بأنها **لا تقدم القروض المختلفة** ، ومن حيث مواردها تعتمد بنوك الاستثمار بصفة أساسية على حجم رأس مالها ، وإن احتاجت إلى السيولة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية .

ب- خصائص بنك الاستثمار

يتسم بنك الاستثمار بالخصائص التالية:

- تنشط هذه البنوك في السوق الأولية (سوق الإصدار) والسوق الثانوية (سوق التداول)، ولذلك تعتبر هيئة السوق المالية هي مرجعية بنك الاستثمار .
- تقوم بمعاونة رجال الأعمال و الشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الاستثمار المالي .
- تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات و الدمج و الاستحواذ والخصخصة .
- تركز في تعاملاتها على فئة محدوده (فئة رجال الأعمال) وتتواجد في المراكز الحضرية الكبيرة (العواصم المالية)، والمعروف عنها أنها محدودة الانتشار الجغرافي (ليست لديها فروع كثير) .

٤- البنوك الشاملة :

فيما يلي سنحاول التمييز بين البنك الشامل والبنك التجاري و البنك المتخصص ، وذلك من خلال الاستعانة بتعريف البنك الشامل والذي ينص على الآتي :

البنك الشامل : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية قصيرة وطويلة الأجل لتمويل كافة الأنشطة الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ، فضلاً عن قيامه بتقديم شتى أنواع الخدمات المصرفية ، فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصصة معا .

ولذلك ، يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلى جانب اعتماده على ودائع الجمهور .

تمت المحاضره السادسه بفضل الله تعالى .

المحاضرة السابعة

الفصل الثاني

البنوك الإسلامية (1)

١- مقدمة :

- تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية حديثة النشأة والتي لها طبيعة خاصة و مميزة ، نظراً لكونها تلتزم بتعاليم الدين الإسلامي .
- حتى تكتسب البنوك صفة كونها إسلامية ، فلا بد أن يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها (عملياتها التشغيلية) مع مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية ومجال كسب المال المستمدة أساساً من الكتاب والسنة النبوية و اعمال القياس والاجتهاد .
- بناءً على ما سبق ذكره ' تعتبر صيغ المعاملات الإسلامية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم بإستقطابها من جهة أخرى .

٢- نشأة وتطور البنوك الإسلامية :

مرت نشأة وتطور البنوك الإسلامية في شكلها الحديث بثلاثة مراحل رئيسية يمكن تفصيلها على النحو التالي :

❖ مرحلة المبادرات الفردية

شهدت هذه الفترة انطلاق المبادرات التالية :

- مبادرة انشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1940 ب ماليزيا .
- مبادرة ثانية لإنشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1950 في باكستان .
- مبادرة ثالثة بنوك الادخار المحلية (بنوك بدون فوائد) في عام 1963 في مصر بميت عمر (محافظة الدقهلية) .

المبادرات الثلاثة لم يكتب لها الاستمرار طويلاً ، ف على سبيل المثال نجد أن مبادرة بنوك الادخار المحلية تم وقف مسيرتها لأسباب سياسية انتهت باستيلاء الدولة عليها وتحويلها إلى بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي .

❖ مرحلة العمل المصرفي الجماعي

سبقت هذه المرحلة عقد اجتماع لوزراء مالية الدول الإسلامية و الذي تم فيه عرض اوراق علمية تتضمن مقترحات حول نموذج البنك الإسلامي ، وبعد ذلك شهدت هذه لفترة التطورات التالية:

- العالم 1975: انشاء بنك التنمية الإسلامي (جدة) بالمملكة العربية السعودية وكذلك انشاء بنك دبي الإسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة ، علماً بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص .
- العام 1977: انشاء التمويل الإسلامي في دولة الكويت .
- العام 1978: انشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني (السودان) و ثم إنشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول مثل : مصر، تركيا ، البحرين ، الاردن .

❖ مرحلة انتشار البنوك الإسلامية

ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه المرحلة ما يلي :

- العام 1980: انشاء بنك باسم بان امريكا الاسلامي في الارجننتين .
- العام 1982: انشاء بنك باسم بيت التمويل الاسلامي في انجلترا .
- من العام 1983: شهدت هذه المرحلة انتشاراً واسعاً للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية ، وتشير إحصائيات عام 2012 إلى وجود 450 بنك وشركة إسلامية في أكثر من 90 دولة وتتسم بالآتي :
- يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلى حدود 3 ترليون دولار في 2015 .
- 34% من اجمالي أصولها في الخليج .

- أشكال التواجد في مختلف دول العالم : النظام الشامل ، النظام المزدوج (الثنائي) ونظام النوافذ أو الفروع .

٣- المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية :

توجد ثلاثة مبادئ هامة تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :

١) تحريم التعامل بالربا : بمعنى تحريم التعامل بسعر الفائدة اخذاً وعطاءً ، وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهرى بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية (البنوك التقليدية) .

٢) تحريم الغرر : بمعنى تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجربها البنوك الإسلامية مع الغير .

٣) إباحة المشاركة في الربح و الخسارة (المشاركة في المخاطر) استناداً على القاعدة الفقهية التي تنص على العُثم بالغرم أو الضمان بالخراج .

٤- صيغ المعاملات الإسلامية :

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلى أربعة مجموعات رئيسية من الصيغ وتتفرع من كل مجموعة عدد من العقود المخصصة لمجالات و استخدامات مختلفة ، وفيما يلي وصف موجز لهذه المجموعات الأربعة :

❖ صيغ المشاركات (الشركات)

يندرج تحت هذه الصيغ أربعة أنواع من العقود ، تشمل :

- عقد المشاركة .
- عقد المضاربه .
- عقد المزارعة .
- عقد المساقاة .

فيما يلي شرح موجز لكل من أنواع هذه العقود :

أ- عقد المشاركة

✓ وهو عقد مشاركة في المال (مال+مال) ، بحيث يساهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من رأس من رأس المال لا يشترط التساوي في الأنصبة بين أطراف الشراكة ، وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعه بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخسارة .

✓ يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة من الشركاء .

وفي التطبيق العملي يوجد نوعين من المشاركة :

- ✓ أولاً :- المشاركة الدائمة وهي التي تظل فيها أنصبة اطراف المشاركة الثابتة ولا تتغير.
- ✓ ثانياً :- المشاركة المتناقصة او المنتهية بالتملك ، وهي التي يقوم بموجبها أحد اطراف المشاركة بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجياً حتى يخرج الشريك الذي باع نصيبه و تؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر .

ب- عقد المضاربة

• هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة في تشغيله واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لديه الخبرة في العمل أو تشغيل الأموال في الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال+عمل) .

• يتفق رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالاً يستثمره له و الربح يقسم بينهما بنسبة معلومة شائعة في الربح وليس من رأس المال ، أما الخسارة فإن حدثت فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل في المال خسارة جهده وعدم حصوله على عائد ، هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصراً أو أهمل عمله على نحو تسبب في تحقيق الخسارة أو هلاك رأس المال أو بعضه ، أما إذا كان مقصراً وثبت عليه فهو يضمن تلك الخسارة التي تحققت ولا شيء على رب المال .

- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكاً بالمال مع طرف آخر أو مجموعة شريكاً بالعمل (مضارب) أو العكس .
- في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربة :

- أولهما ، المضاربة المقيدة :

وبموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربة .

- ثانيهما ، المضاربة المطلقة :

وبموجبها يترك رب المال الحرية للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربة .

ج- عقد المزارعة

- وهو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرضاً صالحة للزراعة (مال+أرض)، ولذلك فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها ، ويقومان بإقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما على أن يتحمل الطرفان المخاطر الناجمة عن هذا النشاط .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكاً في المزارعة على النحو التالي:
- الطرف الأول : يمثله البنك الإسلامي بإعتباره مقدم التمويل المطلوب للزراعة .
- الطرف الثاني : يمثله صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل .

د- عقد المساقاة

- تُعتبر المساقاة نوعاً متخصصاً من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين صاحب بستان وطرف آخر يقوم على سقي النخيل والكرم ومصليحتها ، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان+تمويل لعمليات الري).

والبنك الإسلامي يمكن أن يكون طرفاً شريكاً على النحو في عقد المساقاة على النحو التالي:

- الطرف الأول: يُمثله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب ، أو مشروعات الري وإستصلاح الأراضي ، لزراعتها وتطويرها بإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، ومن ثم إدارة مشروعات المياه والري .
- الطرف الثاني: يُمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالة بخدمته حتى تنضج الثمار .

❖ صيغ البيوع

يندرج تحت هذه الصيغ الثلاثة أنواع من العقود ، تشمل :

- عقد بيع المرابحة .
- عقد بيع السلم .
- عقد بيع الاستصناع .

فيما يلي شرح موجز لكل نوع من أنواع هذه العقود:

أ- عقد بيع الربحية

- يقوم هذا العقد أساساً على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط ، حيث أن عقد شراء السلعة المباعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية ويضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشتري على تلك الزيادة وهي تمثل ربح البنك في هذه الصفقة (سلعة مقابل مال).

- المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعاملة يقوم بدور التاجر (صاحب السلعة)، حيث يقوم بتوضيح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذي يضاف لقيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالي الذي يتحمله العميل أو الزبون (المشتري) .

❖ في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين :

- ✓ أولهما : البيع المطلق (العادي) حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها .
- ✓ ثانيهما : البيع للأمر بالشراء ، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة يرغب هذا العميل في شرائها ، وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعة لديه لكي يحضر لاستلامها ، وعند الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي الذي بموجبه تنتقل ملكية السلعة المباعة إلى العميل ، ويترتب على ذلك إلزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الاتفاق عليها .

ب- عقد بيع السلم

- عرف باسم عقد السلم أو عقد السلف ، وهو بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري ولكن وجودها ممكن في الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح و الأرز والذي لم يأت بعد حين حصاده وجمعه على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت ابرام العقد . فعقد السلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع) . ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التي تهدف في

المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعة).

• في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها .

ج- عقد بيع الاستصناع

• وهو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها، وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التي تتم على هذه الصورة في عالمنا اليوم ، ويتم تسليم السلعة في زمنها المستقبل بناء على الاتفاق المبرم بين طرفي العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعة المصنعه(تصنيع سلعة مقابل مال) .

• في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو انتاج سلعة معينة لصالح عميلة (المشتري)في مقابل ربح معلوم .

❖ صيغ الإجارة أو التأجير

• عقد الإجارة هو من العقود الشرعية المعلومة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية ، وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البنك (تقديم منفعه مقابل مال). أي أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل وتظل ملكية الرقابة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك خلال مدة معلومة هي مدة الإجارة للأصل .

• بإنهاء المدة يعود الأصل إلى مالكة والذي يملك بعد ذلك الحق في أن يؤجره إلى أي جهة أخرى ، وهو ما يعرف بأسلوب الاجارة العادية أو التشغيلية .

• كما يجوز لمالك الأصل بيعه سواء للجهة المستأجرة للأصل ابتداء أو لأي جهة أخرى ، وهو ما يعرف بأسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك .

❖ صيغ الديون

✓ وتنحصر عقد القرض الحسن ، وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحدة أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شكل أرباح .

في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في إطار حزمة من العقود أو من باب المسؤولية الاجتماعية لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحية التجارية للبنك الإسلامي .

تعريف البنك الإسلامي :

تأسيساً على ما سبق عرضه من مبادئ تحكم طبيعة عمل البنك الإسلامي وما سبق تفصيله حول صيغ المعاملات الإسلامية ، يمكن تعريف البنك الإسلامي على النحو التالي :

البنك الإسلامي : هو مؤسسة وساطة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم بصفة أساسيه على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ، ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة و الخاصة .

تمت المحاضره السابعه بفضل الله تعالى .

المحاضرة الثامنة

الفصل الثاني

البنوك الإسلامية (٢)

١- مقدمة :

تعرفنا في المحاضرة السابقة على ثلاثة موضوعات هامة تتعلق بفهم مسألة إنشاء و تأسيس البنوك الإسلامية ، حيث تعرفنا في هذا السياق على الآتي :

- المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية .
- صيغ المعاملات الإسلامية .
- تعريف البنوك الإسلامية (صاحب الرسالة المزدوجة) .

الرسالة الاولى : تحقيق الربح التجاري والمنفعة الاقتصادية

الرسالة الثانية : تحقيق رساله اخلاقيه وهي التوافق مع مبادئ الشريعة الاسلاميه

استكمالاً لهذا الموضوع ، سنحاول في هذه المحاضرة التعرف على موضوعات تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك الإسلامية . وتشمل هذه الموضوعات الآتي :

- ✓ الموارد بالبنوك الإسلامية .
- ✓ الاستخدامات بالبنوك الإسلامية .
- ✓ وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري .

٢- الموارد بالبنوك الإسلامية :

عند حديثنا عن البنوك التجارية ، تم تعريف الموارد بأنها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة بحيث تعود بالنفع و تحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد .

تنقسم موارد البنك الإسلامي – كما هو الحال بالنسبة لنظيرة البنك التجاري – إلى نوعين :

- ١ - الموارد الذاتية (الداخلية) .
- ٢ - الموارد غير الذاتية (الخارجية)

تختلف موارد البنك الإسلامي عن الموارد المتاحة لدى البنك التجاري من حيث البنوك و المكونات التي تشكل هذه الموارد (هيكل أو تركيبة الموارد) ، وهو الأمر الذي سيتضح لنا جلياً عند الحديث بشكل مفصل عن هذه البنوك و المكونات .

أ- الموارد الذاتية (الداخلية)

بطريقة مشابهة للبنك التجاري ، تتضمن الموارد الذاتية للبنك الإسلامي مصدرين أساسيين هما :

- ١ . **أموال المؤسسين أو ما يعرف بأموال أصحاب حقوق الملكية :** حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك و الذي عادة ما يتم استغلاله في الصرف على متطلبات التأسيس . وإذا أراد البنك الإسلامي – في المستقبل – التوسع في نشاطه ، يقوم بزيادة رأس المال .
 - ٢ . **الاحتياطي (مخصص الأرباح غير الموزعه) .**
 - ٣ . **مخصصات الأهلاك وصافي الموجودات الثابتة .**
- **خلافاً للبنك التجاري، ينتظر أن تشكل موارد البنك الإسلامي الذاتية نسبة أكبر من تلك النسبة التي لدى البنك التجاري من جملة موارده (تتراوح هذه النسبة – عادة – ما بين 20% إلى 25%) .**

ب- الموارد غير الذاتية (الخارجية)

تتضمن الموارد غير الذاتية بالبنك الإسلامي أموال أصحاب الودائع ، و التي تضم الأنواع التالية من الودائع :

١. **الودائع تحت الطلب (الجارية) :** حيث لا يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في هذا الجانب لكون أن الودائع تحت الطلب لا تعتبر من نمط المعاملات الربوية (يقبلها البنك الإسلامي بموجب عقد أمانة يجوز له التصرف فيها) .
٢. **الودائع الاستثمارية :** وهي بديل للودائع الأجلة (الثابتة) لدى البنك التجاري بإعتبارها نمط من المعاملات الربوية . ويقوم البنك الإسلامي بتلقي الودائع الاستثمارية و إستخدامها (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة في مقابل مشاركة أصحاب هذه الودائع في الربح أو الخسارة (على أساس عقد المشاركة المضاربة) ، علماً بأن هذه الودائع تعتبر أهم مصدر على الاطلاق لموارد البنك الإسلامي الخارجية .
٣. **الودائع الادخارية :** ونظراً لكون أن هذا النوع من الودائع لدى البنك التجاري يعتبر من نمط المعاملات الربوية ، فيجوز للبنك الإسلامي أن يقبل الودائع الادخارية (على أساس عقد المشاركة \ المضاربة)، حيث ويقوم باستخدام أموال هذه الودائع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة مقابل مشاركة اصحابها في الربح او الخسارة .
٤. **الأموال المقترضة من الغير :** وتشكل ايضاً أحد بنود الموارد غير الذاتية ، حيث يسمح للبنوك الإسلامية بالاقتراض أما **من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى** شريطة أن يتم هذا الاقتراض وفق صيغة القرض الحسن ، والا فلا يجوز لها الاقتراض من الغير

(تعتبر أضعف مكون في جانب الموارد غير الذاتية بالنسبة للبنك الإسلامي)

٣- الاستخدامات بالبنوك الإسلامية :

كما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري ، يقصد باستخدامات الموارد بالبنوك الإسلامية الكيفية التي يتم بها **توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك الإسلامي** . ونلتفت النظر هنا إلى أن استخدامات الموارد يمثل الجانب الأكثر وضوحاً من حيث التباين بين طبيعة عمل البنك الإسلامي وطبيعة عمل البنك التجاري ،

وبصفة عامة يكون أمام البنك الإسلامي ثلاثة خيارات لتوظيف أمواله :

أ- **توظيف يحقق السيولة الكاملة :** وفي هذا لا يختلف البنك الإسلامي عن نظيره البنك التجاري ، **يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقود أما في خزينته ، أو في شكل ودائع جارية لدى البنك المركزي ، أو لدى البنوك الأخرى ، وفي هذه الحالة يحقق البنك الإسلامي مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك.** فالسيولة بالنسبة لهؤلاء تعني **الأمان** ودرجة عالية من الثقة في البنك الإسلامي .

ب- **توظيف قد يحقق ربح أو خسارة :** و يوضح لنا هذا الجانب من الاستخدامات الاختلاف الجوهرى بين البنك الإسلامي و

البنك التجاري ، حيث يستخدم تشكيلة من الصيغ الإسلامية و التي تشمل :

- صيغ المشاركات أو الشركات : **(المشاركة المضاربة\ المزارعة\ المساقاة) .**
- صيغ البيوع : **(المرابحة \ السلم \ الاستصناع) .**
- صيغ الاجارة او التأجير : **(اجارة عادية \ اجارة منتهيته بالتمليك) .**

(مدى تباين استخدامات الصيغ و العقود في الواقع العملي و الاختلافات بين تجارب الدول).

بسبب تعدد الخيارات المتاحة والتي تندرج تحت الصيغ المذكورة سابقاً ، تكون لدى البنك الإسلامي القدرة على تنويع مجالات التوظيف لموارده لتشمل الآتي :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق المالية عدا تلك التي تستند على سعر الفائدة (السندات \ أدون الخزانة الحكومية) .
- ✓ الدخول في شركات مع الغير في مختلف الأنشطة الزراعية و الصناعية و التي تكون مباحة شرعاً .
- ✓ الاتجار مع الغير (في مختلف السلع و الخدمات المباحة شرعاً) .
- ✓ يقوم البنك الإسلامي منفرداً بالاستثمار المباشر في المجالات المباحة شرعاً .

ج- توظيف لا يحقق عائد: ويشمل ذلك الحالة التي يقوم فيها البنك الإسلامي بإقراض جانب موارد للغير عن طريق صيغة القرض الحسن ، وهو كما هو معلوم قرض بدون فائدة ولا يحقق عائد للبنك الإسلامي ، ولذلك يتم اللجوء إليه من قبل البنوك الإسلامية في نطاق محدود أو الخيار الآخر يتم اللجوء إليه في إطار حزمة من العقود .

مما سبق عرضه يمكن القول ، أن مسألة التعارض بين الربحية و السيولة هي أيضاً مطروحة بالنسبة للبنك الإسلامية ، بل تكون هذه المسألة أشد حدة و أكثر إلحاحاً بالنسبة للبنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري ، بسبب ارتفاع درجة المخاطر التي يواجهها البنك الإسلامي مقارنة بنظيرة البنك التجاري .

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في الآتي :

- مخاطر التمويل أو الائتمان (ترتبط أكثر بصيغ البيوع و صيغة القرض الحسن) .
- مخاطر السيولة (ترتبط أكثر بطبيعة الودائع بالبنك الإسلامي) .
- مخاطر السوق (ترتبط أكثر بصيغ البيوع و صيغ المشاركات) .
- المخاطر التشغيلية (ترتبط أكثر بصيغ المشاركات - خبرة العنصر البشري - البنوك المركزية - التقنية المصرفية الحديثة) .
- المخاطر السياسية (ترتبط بمدى قبول المجتمع الدولي لفكرة البنوك الإسلامية) .

بنود ميزانية البنك الإسلامي

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>*النقدية (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية)</p> <p>- الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية .</p> <p>*محفظة الاوراق المالية</p> <p>- أسهم (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) - شهادات (صيغة المشاركة أو المضاربة)</p> <p>*التمويل عن طريق صيغ المعاملات الإسلامية</p> <p>- عقود لشركات أو المشاركات . - عقود البيوع . - عقود التأجير أو الاجارة . - عقود الديون (القرض الحسن) .</p> <p>*الاستثمارات المباشرة (في النشاطات المباحة شرعا)</p> <p>- (صناعية زراعية خدمية) .</p> <p>*الاصول الثابتة (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) .</p>	<p>*الودائع</p> <p>- ودائع جارية (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) . - ودائع استثمارية (بعقد المشاركة المضاربة) . - ودائع ادخارية (بعقد المشاركة المضاربة) .</p> <p>*الاقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن)</p> <p>- قروض من البنوك التجارية . - قروض من البنك المركزي .</p> <p>*رأس المال (لا يختلف عن البنوك غير الإسلامية)</p> <p>- أسهم ممتازة . - أسهم عادية .</p> <p>*الاحتياطي (لا يختلف عن البنوك غير الإسلامية)</p> <p>- (الارباح غير الموزعة)</p>

٤- وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري :

وظائف البنوك التجارية	التعليق على مدى جوازها من منظور البنك الإسلامي
١- قبول الودائع	
- الودائع الجارية .	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائدة عليها .
- الودائع الآجلة (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .
- الودائع الادخارية(تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .
٢- تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .(يستثنى من ذلك القرض الحسن بدون فوائد)
٣- خصم الأوراق التجارية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .
٤- تقديم الخدمات المالية (تقاضي عمولات)	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائدة عليها

تمت المحاضره الثامنه بفضل الله تعالى .

المحاضرة التاسعة

الفصل الثاني

البنوك المركزية (1)

١- مقدمة

تعتبر البنوك المركزية من البنوك التي لها طبيعة متميزة ومهام خاصة تختلف تماماً عن طبيعة ومهام سائر البنوك الأخرى التي سبق الحديث عنها ، وفي ما يلي نقدم ملخصاً موجزاً عن هذه الطبيعة و المهام :

- تمثل البنوك المركزية السلطات النقدية التابعة للدولة والتي يناط بها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على النحو الذي سيأتي تفصيله لاحقاً ، لذلك نجد أن جميع البنوك المركزية تتبع من حيث ملكيتها للدولة ولا يوجد دولة ما في سائر دول العالم يكون فيها البنك المركزي تابعاً للقطاع الخاص .
- لا تقبل البنوك المركزية – في كافة دول العالم – الودائع من الأفراد (الجمهور) وكذلك لا تقوم بمنح الائتمان أو التمويل للأفراد من الجمهور .
- في جميع دول العالم، يوجد بنك مركزي واحد فقط باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية (دول الاتحاد الاوربي) .
- في أمريكا يوجد ما يسمى الاحتياطي الفيدرالي وهو مكون من ١٢ بنك مركزي تابعه لولايات مختاره ويقوم بدور شبيه بنفس دور البنك المركزي في الدول الاخرى . وفي الاتحاد الاوربي ربما يكون نفس النظام .

٢- نشأة وتطور البنوك المركزية

جاءت نشأة البنوك المركزية في مرحلة أعقبت نشأة البنوك التجارية ، حيث يمكن وصف مراحل تطور البنوك المركزية على النحو التالي :

- 1694م: شهد هذا العام نشأة أول بنك مركزي في إنجلترا وتجدر الإشارة إلى أن هذا البنك كان مملوكاً للقطاع الخاص .
- 1914م: شهد هذا العام تأسيس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بدور البنك المركزي .
- 1929م: شهد هذا العام الكساد الكبير ثم تلي هذا الحدث لاحقاً قيام الحرب العالمية الثانية و انهيار قاعدة الذهب .
- 1946م: شهد هذا العام تأميم بنك إنجلترا المركزي من قبل الدولة ليصبح مملوكاً للقطاع العام .

أعتباراً من هذا التاريخ انتشرت البنوك المركزية في جميع دول العالم والتي أصبحت ملكاً خالصاً لحكومات الدول بسبب حاجة هذه الدول لتمويل وإدارة الدين العام .

٣- وظائف البنوك المركزية

يمكن حصر وظائف التي يتعين على البنك المركزي أن يطلع بها في الآتي :

أ- وظيفة بنك الاصدار أو بنك العملة

وفق هذه الوظيفة يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المسنولة عن الآتي :

- اصدار الكميات المطلوبة من العملات المعدنية و العملات الورقية .
- سحب و استبدال الفئات التالفة من هذه العملات .
- تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية و المحافظة على استقرار سعر صرفها عن طريق الاحتفاظ بالكميات الكافية من الاحتياطيات من العملات الأجنبية و الذهب .
- اتخاذ كافة الاجراءات و التدابير التي تحول دون تزييف و تزوير العملات الوطنية و تهريبها خارج البلاد .

لماذا تحارب الدول تزييف و تزوير العملة ؟

لأن تزوير العملة يسهل الحصول على المال مما يؤدي للبطالة والعزوف عن العمل (فلوس بدون تعب ليش اتوظف) ، وغالبا يلجأ المزورون لأكبر عمله مثلا ٥٠٠ ريال او ١٠٠ دولار ، لأن تكلفة الورق المستخدم واحده لذلك الأفضل طباعة فنه كبيره لتحقيق الاستفادة الاكبر ماديا .

مثال : الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لحماية عملته من التزوير

قامت المملكة العربية السعودية بإعادة طباعة الورقة المالية فئة 500 ريال ، وإدخال العديد من العلامات الأمنية العلامات الأمنية عليها ، **ومن أهم تلك العلامات :**

- الطبقة الفضية اللامعة المتغيرة بصرياً على هيئة شكل زخرفي يتضمن شعار الدولة وقيمة الفئة تظهران بشكل متحرك عند زوايا معينة بالنسبة للناظر إليها .
- الحبر المتغير الألوان وهو عبارة عن شكل زخرفي مطبوع بحبر متغير بصرياً من اللون الأخضر إلى الأزرق تدريجياً عند إمالة الورقة .
- خيط الأمان المتقطع الفضي بعرض 4 ملم على شكل نوافذ في ظهر الورقة يتضمن عبارة مؤسسة النقد العربي السعودي وقيمة الورقة 500 بظهر شكل واضح عند تعريض الورقة للضوء المرسل . (**اضاءه فوق بنفسجيه او مايسمى بلاك لايت**)
- العلامة المالية لقيمة الورقة حيث تتضمن قيمة الفئة 500، وتظهر في منطقة العلامة المالية عند تعريض الورقة للضوء المرسل.

ب- وظيفة بنك الحكومة

وفق هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بالمهام التالية اتجاه الحكومة :

- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات و المؤسسات التابعة للحكومة ويقوم بإدارة وتنظيم هذه الحسابات ويتابع معاملاتها داخلياً و خارجياً
- يقدم البنك المركزي الاستشارات و النصح المالي للحكومة فيما يتعلق بعقد اتفاقيات القروض مع الدول و المؤسسات الدولية و الإقليمية . (وقد تتم الاستعانة بالخبرات الاجنبية او تعيين مستشارين اجانب)
- يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام الداخلي للحكومة . وذلك عبر اصدار السندات وبيعها و تسويقها وتحديد العائد وسعر الفائدة لتمويل القروض والحصول على المال .
- يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للحكومة .

ج- وظيفة بنك البنوك

تحت هذه الوظيفة يطلع البنك المركزي بالعديد من المهام والتي يمكن حصرها في الآتي :

- **يتيح البنك المركزي غرفة المقاصة للبنوك التجارية و المتخصصة** و خلافها لكي تقوم بتسوية الحقوق و الالتزامات فيما بينها، وذلك من خلال حساباتها التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، علماً بأن المقاصة تحولت مع ادخال التقنية الحديثة من المقاصة اليدوية إلى المقاصة الالكترونية.
- **المقاصة هنا شبيهه بالقضاء الذي يحجز اموال شخص او جهه معينه لإعطاء الحقوق لجهات اخرى او اشخاص اخرين**
- **الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه** لكي يتمكن من التحكم في السيولة في الاتجاه الذي يحقق الاهداف الكلية للاقتصاد .
- مثلا : **الحاجة لسحب السيولة من البنوك لتقنين الاقراض . او زيادة السيولة للتوسع في الاقراض** وذلك حسب السياسه النقديه وكذلك حالة الاقتصاد الكلي للدولة .
- **يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجارية** من حيث يقوم باقراضها في الحالات الطارئة التي تعاني فيها من عجز في السيولة ، وحين تستنفذ كافة السبل و الوسائل التي توفر لها السيولة المطلوبة (خط الدفاع الأخير) .
- وحيث ان الاحتياط الخاص هو خط الدفاع الاول لمواجهة طلبات السحب . لذلك يكون الاحتياطي القانوني هو خط الدفاع الثاني . و في حالة نفاذ او عدم كفاية الاحتياط الخاص والاحتياط القانوني تلجأ البنوك للإقراض من البنك المركزي** لذلك تسمى هذه الحالة (**خط الدفاع الأخير**)

د- وظيفة التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي (الضبط المؤسسي)

تحت هذه الوظيفة يكون البنك المركزي مسؤولاً عن المهام التالية :

- وضع القوانين التي تنظم تأسيس و إنشاء كافة أنواع البنوك ، حيث يشمل ذلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال (المصرح به والمدفوع) وشروط تعيين أعضاء مجلس الإدارة و المدير العام .
- وضع الضوابط المتعلقة بالعمليات التشغيلية للبنوك كالتعريف المصرفية (رسوم الخدمات المصرفية وذلك بوضع حد ادني وحد اعلى وتتحرك البنوك بينها) و الاجراءات المتعلقة بالقروض ومنح التمويل وضوابط الأموال المرهونة والضمانات المصرفية وضمان حقوق المودعين .
- المراقبة الدورية على كافة البنوك للتأكد من التزامها بالقوانين و اللوائح و الضوابط التي تم اصدارها حيث يتبع البنك المركزي في ذلك أسلوبين للرقابة :

أولاً : الرقابة عن بعد عبر التقارير التي يتم الحصول عليها من البنوك . (والتقارير يومية واسبوعية وشهرية وربع ونصف سنوية وكذلك سنوية)

ثانياً : الرقابة الميدانية ، وذلك عن طريق قيام فرق رقابية تابعة للبنك المركزي بزيارات مفاجئة لفرع البنوك . وذلك بالاطلاع على السجلات للتأكد من تقييد البنوك باللوائح والانظمة المتبعه للبنك المركزي

هـ وظيفة إدارة عرض النقود

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأخطر وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسة النقدية والتي سنتحدث عنها بتفصيل أكثر لاحقاً .

وسنكتفي في هذا الجزء بالتعرف على عرض النقود ومكوناته ، ويقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

✓ **عرض النقود بالمفهوم الضيق M1:** ويشمل العملات المعدنية و الورقية لدى الجمهور و المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الودائع الجارية .

✓ **عرض النقود بالمفهوم الواسع M2:** ويشمل ذلك M1 مضافاً إليها الودائع الآجلة قصيرة الأجل .

✓ **عرض النقود بالمفهوم الأوسع M3:** ويشمل ذلك M2 مضافاً إليها الودائع الآجلة طويلة الأجل .

٤- ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي بصفة عامة مصادر أمواله و أوجه استخدامات هذه الأموال ، والتي يتم التعبير عنها وفق المفاهيم و الأعراف المحاسبية بالخصوم (المطلوبات) من جانب والأصول (الموجودات) في الجانب الآخر .

• **يجب التنبيه إلى أن البنك المركزي لا يعتبر من المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح التجاري ، وبالتالي فإن مؤشرات الأداء التي يتم تطبيقها على سائر البنوك الأخرى ، والتي تستمد من بيانات ميزانياتها، لا تنطبق على البنك المركزي ولا تلائمة بسبب الاختلاف في الأهداف .**

وفي ما يلي نستعرض بنود ومكونات ميزانية البنك المركزي :

❖ الموارد (الخصوم)المطلوبات

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي مصادر أمواله متمثلة في البنوك التالية :

أ- الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية أو ما يسمى بالقاعدة النقدية من مصدرين :

✓ **أولهما:** العملات في التداول (المعدنية و الورقية) خارج الجهاز المصرفي والتي تحدد بحجم السيولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المبادلات .

✓ **ثانيهما:** احتياطات البنوك و المؤسسات المالية الأخرى لجي البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك و المؤسسات .

ب - الودائع : تعتبر الودائع بالبنك المركزي في حكم الودائع الجارية (لا يدفع البنك المركزي في مقابلها سعر فائدة للجهات المودعة) وتنقسم هذه الودائع من نوعين :

١) الودائع بالعملة المحلية . وتشمل :

- ✓ الودائع الحكومية (ودائع وزارة المالية و المؤسسات الحكومية) ، والتي تحتفظ بها الدولة لدى البنك المركزي باعتباره المستشار المالي للحكومة .
- ✓ ودائع البنوك (التجارية و المتخصصة وخلافها) .
- ✓ ودائع المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية) .

٢) الودائع بالعملة العملات الأجنبية

وهي تخصص عموماً لمقابلة التزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي .

ج- خصوم مطلوبات : تشمل مخصصات الالتزامات الأخرى على البنك المركزي ، مثل المخصصات النقدية لعمليات المقاصة

د- حساب رأس المال : يمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي ممثلة في رأس المال المدفوع ومخصص الاحتياطيات غير الموزعة

❖ الاستخدامات (الأصول) الموجودة

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي الكيفية التي يوظف بها البنك المركزي الموارد المتجمعة لديه ، وتشمل هذه الاستخدامات الآتي :

أ- الأوراق المالية : تشمل الأوراق المالية على أنواع الأوراق المالية التي تستخدم في عمليات إدارة سياسة السوق المفتوحة ، مثل السندات الحكومية و أذون الخزانة وخلافها.

ب- القروض أو الحقوق على الآخرين : تشمل القروض التي يتم منحها من قبل البنك المركزي للجهات التالية :

- القروض المقدمة للحكومة لتمويل عجز الموازنة .
- القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية و البنوك المتخصصة .

ج- الأصول | الموجودات الأجنبية

تشمل هذه على الذهب والعملات الأجنبية والودائع لدى البنوك الأجنبية بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة واحتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

د- الأصول | الموجودات الأخرى

تشمل الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي .

نموذج لمكونات ميزانية البنك المركزي

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>*الأوراق المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> -سندات حكومية -أذون خزانة <p>*القروض أو الحقوق على الآخرين</p> <ul style="list-style-type: none"> -قروض الحكومة -قروض البنوك التجارية المتخصصة <p>*الأصول الموجودة الأجنبية</p> <ul style="list-style-type: none"> -الذهب والعملات الأجنبية -الودائع لدى البنوك الأجنبية -حقوق السحب الخاصة -احتياطيات البنك لدى صندوق البنك النقد الدولي -الاستثمارات الأجنبية المباشرة <p>*الأصول الموجودة الأخرى</p>	<p>*الكتلة النقدية</p> <ul style="list-style-type: none"> -العملات في التداول (المعدنية و الروقية) خارج الجهاز المصرفي. -احتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. <p>*الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> -الودائع الحكومية . -ودائع البنوك (التجارية المتخصصة وخلافها). -ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية . <p>*خصوم مطلوبات</p> <p>*حساب رأس المال الاحتياطي</p>

يتضح الاستعراض السابق لميزانية البنك المركزي أنها بمثابة الآلية التي يعمل بموجبها البنك المركزي على إدارة عرض النقود و إدارة القروض و الائتمان و التحكم في السيولة بالاقتصاد، حيث يظهر جانب الأصول أدوات التحكم النقدي، بينما يظهر جانب الخصوم مكونات احتياطيات البنوك .

٥- تعريف البنك المركزي

يعرف البنك المركزي : بأنه مؤسسه نقدية عامة (تتبع للدولة) وتحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي . وهو الهيئة التي تتولى إصدار العملات (الورقية و المعدنية) وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي عن طريق قيامها بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي و الاجتماعي .

تمت المحاضره التاسعه بفضل الله تعالى .

المحاضرة العاشرة

الفصل الثاني

البنوك المركزية (٢)

١- مقدمة

تم في المحاضرة التاسعة تغطية موضوعات تتعلق بالاعتبارات التالية حول البنوك المركزية:

- ✓ نشأة وتطور البنوك المركزية .
- ✓ وظائف البنوك المركزية .
- ✓ الموارد و الاستخدامات بالبنوك المركزية (ميزانية البنك المركزي) .
- ✓ تعريف البنك المركزي .

وفي معرض الحديث عن وظائف البنك المركزي، تم تقديم شرح مفصل لجميع وظائفه ، عدا وظيفة إدارة عرض النقود(أو ما يعرف بالسياسة النقدية). فنظراً لأهمية هذه الوظيفة ، سيتم تخصيص هذه المحاضرة للحديث عنها بدرجة أكبر من التفصيل .

٢- مفاهيم ذات صلة بإدارة عرض النقود

✓ السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الاجراءات و التدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود . وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي ككل بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويندرج تحت ذلك تحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري أو الاهداف الذهبية والتي تشمل ما يلي :

- ✓ معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (خفض معدلات الفقر) .
- ✓ استقرار المستوى العام للأسعار (خفض معدلات التضخم) .
- ✓ استخدام كامل أو توظيف كامل (خفض معدلات البطالة) .
- ✓ توازن ميزان المدفوعات (الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية) .

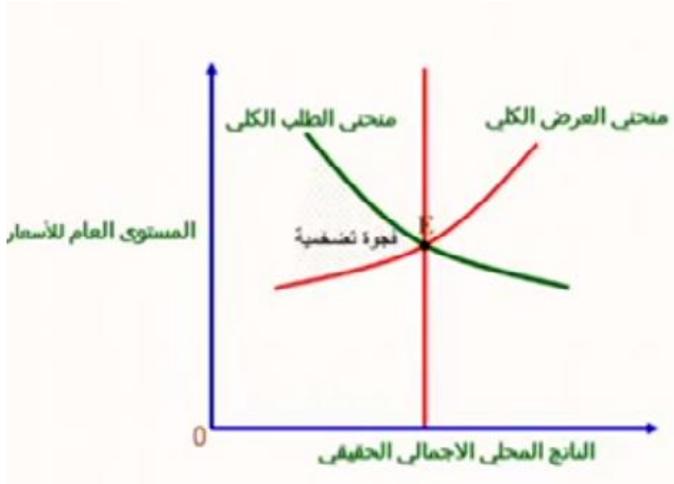
بمعنى ان تحقيق الاهداف الاربعه السابقه يجنب الاقتصاد مشاكل الفقر والتضخم والبطالة ويحافظ على استقرار عمله .

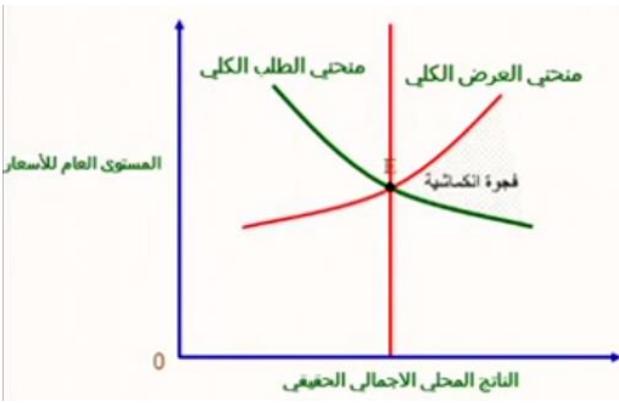
✓ السياسة النقدية الانكماشية

يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقاً، يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية :

- ✓ سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوة الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك .
- ✓ يترتب على ذلك حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد كم آلية خلق نقد الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية .
- ✓ ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- ✓ المحصلة النهائية تكون انخفاض في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم) .





✓ السياسة النقدية التوسعية

يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية). الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية .

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقاً، يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الإجراءات التالية :

- ✓ ضخ سيولة اضافية تتاح للأفراد والبنوك .
- ✓ يترتب على ذلك حدوث زيادة في حجم النقد الموجود في التداول (القوة الشرائية) وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ومضاعفتها .
- ✓ ينتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- ✓ المحصلة النهائية تكون ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج فتدور حركة النمو، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة) .

✓ السندات وأذون الخزانة الحكومية

بشكل عام يعتبر كلاهما أداة دين تلجأ إليها الحكومات. ويتميز كلاهما بقابليتهما للتداول في الأسواق المالية الثانوية. وفي تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على السند أو الإذن مضافاً إليها عائد (سعر فائدة). وكما أشير سابقاً، يقوم البنك المركزي بإدارة عملية طرح السندات وأذون الخزانة نيابة عن الحكومة .

ووجه الاختلاف الأساسي بين السندات وأذون الخزانة، يتمثل في أن أجل استحقاق السندات يتراوح بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً، بينما يمتد أجل استحقاق أذون الخزانة إلى مدى يتراوح بين عام وعشرة أعوام .

✓ سعر الخصم

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل ما يعيد خصمه من أوراق مالية (كالسندات وأذون الخزانة) تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال لحاجتها للسيولة أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية .

٣- أدوات السياسة النقدية

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود، ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين :

أ- الأدوات الكمية

هي أدوات قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية الاحتياطات بالبنوك التجارية. ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- ✓ نسبة الاحتياطي القانوني .
- ✓ سعر الخصم .
- ✓ عمليات السوق المفتوحة .

فيما يلي نقدم وصفا مفصلاً عن الكيفية التي يستخدم بها البنك المركزي كل أداة من هذه الأدوات الكمية في التأثير على عرض النقود :

❖ نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من أبرز وسائل السيطرة على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان أو ما يعرف بنقود الودائع (توسيع أو تقليص الائتمان). ويعتمد استخدام هذه الوسيلة على الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة .

✓ في حالة الركود الاقتصادي :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، وذلك بالقدر الذي يمكن هذه البنوك من زيادة التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض أضعافاً مضاعفة ، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم خفض معدلات البطالة .

✓ في حالة الضغوط التضخمية :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية ، فيتقلص نشاط هذه البنوك في مجال منح التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض ، بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تراجع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من وسائل التدخل المباشر ولا يتم اللجوء إليها عادة إلا عندما تعتزم السلطات النقدية أحداث تغييرات كبيرة في حجم احتياطات البنوك التجارية. ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير)، تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أقل فاعلية مقارنة بالأدوات الكمية الأخرى .

نسبة الاحتياطي القانوني

مكونات ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>*النقدية (السيولة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . <p>*محفظه الأوراق المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم . - سندات وأذون خزانه . <p>*منح القروض والسلفيات للعملاء</p> <ul style="list-style-type: none"> - أفراد . - مؤسسات . <p>*الاستثمارات المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - صناعية . - زراعية . - خدمية . <p>* الأصول الثابتة</p>	<p>*الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع ادخارية . <p>*الأقتراض من الغير</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض من البنوك التجارية. - قروض من البنك المركزي . <p>*رأس المال</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . <p>* الاحتياطي (أرباح غير موزعة) .</p>

❖ سعر الخصم

تتواجه البنوك التجارية في بعض الأحيان متطلبات لسحب السيولة بما يفوق امكانية تلبية هذه المتطلبات من الموارد المتاحة لديها . وفي الغالب يعزى ذلك لأحد الاعتبارات التالية :

✓ حدوث زيادات طارئة في متطلبات السحب من قبل أصحاب الودائع الجارية .

✓ حدوث زيادات موسمية في الطلب على الائتمان (الاقتراض) .

في مثل هذه الظروف ، تلجأ البنوك التجارية -عادة- إلى البنك المركزي للحصول على القروض أو السيولة عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مقابل دفع فوائد على خصم هذه الأوراق التجارية. ويستخدم البنك المركزي في هذه الحالة سعر الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة على الدولة .

✓ في حالة الركود الاقتصادي :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوى يقل عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق ، الأمر الذي يمكن هذه البنوك من خفض تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها ، فيزيد الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار ، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة .

✓ في حالة الضغوط التضخمية :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوى يفوق معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق ، الأمر الذي يدفع هذه البنوك رفع تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها ، فيتراجع الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار ، فيحدث انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .

تعتبر سياسة سعر الخصم من وسائل التدخل غير المباشر ، إلا أنه لا يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة لأن الفهم الخاطئ لها أو سوء تفسيرها قدي يؤدي إلى نتائج عكسية . ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير) ، تعتمد سياسة سعر الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق (الجمهور والبنوك التجارية) .

سعر الخصم

مكونات ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>*النقدية (السيولة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . <p>*محفظلة الأوراق المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم . - سندات وأذون خزانة . <p>*منح القروض والسلفيات للعملاء</p> <ul style="list-style-type: none"> - أفراد . - مؤسسات . <p>*الاستثمارات المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - صناعية . - زراعية . - خدمية . <p>*الأصول الثابتة</p>	<p>*الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع ادخارية . <p>*الأقتراض من الغير</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض من البنوك التجارية . - قروض من البنك المركزي . <p>*رأس المال</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . <p>*الاحتياطي</p> <p>(أرباح غير موزعة) .</p>

❖ عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال القيام بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (السندات وأذون الخزانة) . ويستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة في التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة .

✓ في حالة الركود الاقتصادي :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية سواء من الجمهور أو من البنوك التجارية فيغذي حسابات البنوك بسيولة اضافية بمقدار قيمة الاوراق المالية التي تم شراءها ، وبالتالي تزيد قدرتها (البنوك) على منح التسهيلات الائتمانية باضعاف هذه القيمة ، فيحدث ارتفاع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة .

✓ في حالة الضغوط التضخمية :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية سواء للجمهور أو للبنوك التجارية فتتقلص السيولة بالبنوك التجارية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم بيعها ، وبالتالي تقل قدرتها (البنوك) على منح التسهيلات الائتمانية ، فيحدث انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من وسائل التدخل غير المباشر، فضلاً عن أنها تعتبر من أكثر الأدوات الكمية فاعلية بسبب المرونة التي تتمتع بها فيما يتعلق بإدارة عرض النقود ، لذلك نجد أنه يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة ، خصوصاً في الدول المتقدمة

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>*النقدية (السيولة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . *محفظة الأوراق المالية <p>- أسهم .</p> <p>- سندات وأذون خزانة .</p> <p>*منح القروض والسلفيات للعملاء</p> <ul style="list-style-type: none"> - أفراد . - مؤسسات . <p>*الاستثمارات المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - صناعية . - زراعية . - خدمية . <p>* الأصول الثابتة</p>	<p>*الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع الخارية <p>*الأقتراض من الغير</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض من البنوك التجارية . - قروض من البنك المركزي . <p>*رأس المال</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . <p>* الاحتياطي</p> <p>(أرباح غير موزعة) .</p>

مكونات ميزانية البنك التجاري

	الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
نسيبة الاحتياطي القانوني	<p>*النقدية (السيولة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . *محفظة الأوراق المالية 	<p>*الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع الخارية
سياسة السوق المفتوحة	<p>- أسهم .</p> <p>- سندات وأذون خزانة</p>	<p>*الأقتراض من الغير</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض من البنوك التجارية .
سعر الخصم	<p>*منح القروض والسلفيات للعملاء</p> <ul style="list-style-type: none"> - أفراد . - مؤسسات . <p>*الاستثمارات المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - صناعية . - زراعية . - خدمية . <p>* الأصول الثابتة</p>	<p>*رأس المال</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . <p>* الاحتياطي</p> <p>(أرباح غير موزعة) .</p>

❖ هذا الجدول يوضح مدى تأثير السياسات النقدية في ميزانيات البنوك واماكن ظهورها في بنود الميزانية

ب- الأدوات غير الكمية

أيضاً تسمى بالأدوات الانتقالية وهي غير قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى تشجيع البنوك التجارية لكي تقوم بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الائتمانية والقروض لقطاعات معينة .

ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- ✓ سياسة الأقتاع الأديبي ، وذلك من خلال اصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لكي تنفذ مايريده البنك المركزي طوعاً .
- ✓ سياسة العقوبات والجزاءات، وذلك من خلال اصدار الغرامات أو قرارات المنع للبنوك التي لا تنصاع لسياسة الاقتناع الادبي .
- ✓ سياسة الحوافز ، وذلك من خلال إعطاء البنوك المتميزة في الأداء و الأكثر استجابة لموجهات البنك المركزي حوافز نقدية أو سعر خصم تمييزي . وذلك من خلال الإقراض بسعر اقل أو خفض الاحتياط القانوني مثلاً بدلاً من ١٥ % يكون الاحتياط ١٠ % تحفيزاً للبنوك المميزه
- ✓ تحديد قطاعات ذات أولوية ، وذلك من خلال اصدار التعليمات للبنوك باعطاء أولوية لقطاع معين أو فئات معينة في المجتمع من حيث حجم التمويل أول تكلفة التمويل . مثلاً بالنسبة للقطاعات اولويه للقطاع الزراعي او الصناعي والفئات ربما رجال الاعمال مثلاً او الشباب .

تمت المحاضره العاشره بفضل الله تعالى .

المحاضرة الحادية عشر

الفصل الثاني

البنوك الدولية

١- مقدمة

- في محاضرة اليوم سوف يتم الحديث عن موضوع البنوك الدولية ، وذلك من خلال تغطية العناصر التالية:
- تعريف البنوك الدولية .
 - نشأة وتطور البنوك الدولية .
 - دور البنوك الدولية في الاقتصاد العالمي .
 - أنواع البنوك الدولية .

٢- تعريف البنوك الدولية

البنوك الدولية وتسمى أيضاً بالبنوك متعددة الجنسية ، وهي مؤسسات عابرة الحدود الجغرافية لها شبكة من الفروع في الاقطار الاجنبية (تسمى بالدول المستضيفه) خارج دولة المقر (تسمى بالدولة الأم) .

✓ من أهم خصائص البنوك الدولية الآتي :

- أنها تتعامل بالعملة الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية .
- تتمتع بحرية الحركة ونقل الموارد الاقتصادية (المالية البشرية) .
- الاستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثة ITC في عملياتها البنكية لتلعب بذلك دورا كبيرا في تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتهيئة للعولمة .

٣- نشأة وتطور البنوك الدولية

يمكن الحديث عن نشأة وتطور البنوك الدولية من خلال مرحلتين :

✓ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمى من البنوك الدولية كان منشأها الدول الأوربيه

مثل : (إنجلترا - فرنسا - إيطاليا - هولندا - ألمانيا) .

حيث ارتبطت هذه البنوك بالظاهرة الاستعمارية التي ساعدت على انتشار فروع البنوك التابعة لهذه الدول في الدول التي كانت تخضع لاستعمارها (انشاء المناطق النقدية) .

✓ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى

تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمى من البنوك الدولية كان منشأها الولايات المتحدة الأمريكية . فالمعلوم أن الولايات

المتحدة الأمريكية كانت لا تسمح لبنوكها - قبل فترة الحرب العالمية الأولى - بممارسة نشاطها خارج الحدود بهدف التركيز التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي عام 1913 صدر قانون فيدرالى يسمح للبنوك الأمريكية بممارسة نشاطها خارج الحدود . ومنذ ذلك التاريخ تزايد نشاط البنوك الدولية أمريكية المنشأ وحققت انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم سواء كانت منفردة او في شكل تحالفات مع بنوك تابعة لدول أخرى (في الغالب بنوك تابعة للدول الأوربية) .

لعبت البنوك الدولية دوراً يعتبر على قدر كبير من الأهمية في الاقتصاد العالمي والذي يمكن ابرازه من خلال المجالات التالية :

❖ التجارة الدولية

ويقصد بها تجارة السلع والخدمات التي تجسدها عمليات التصدير والاستيراد ، حيث ساهمت البنوك الدولية في تسارع معدلات النمو في التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم . وقد ساعدها على ذلك توقيع الاتفاقيات التي تستهدف التخفيف من القيود على التجارة الدولية ، سواء ما يتعلق بالقيود الكمية (نظام الحصص) ، او فيما يتعلق بخفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع . ومن أبرز هذه الاتفاقيات ، ما يعرف بالجات GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في عام 1947) والتي تطورت لتصبح ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية WTO وما تفرع عنها من اتفاقيات مثل الـ GATS .

❖ حركة رؤوس الأموال

ويقصد بذلك حركة رؤوس الأموال في المجالين التاليين :

- مجال الاقراض و الاقتراض الدولي (الحكومي) .
- مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (الخاص) .

• حيث ينسب الفضل للبنوك الدولية في تنشيط حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ومن ثم مساعدتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه . ولكن مع ذلك لم تخلو حركة رؤوس الأموال من الجوانب والاعتبارات السلبية التي صاحبتهامثلة في شكلين :

- رؤوس الأموال الساخنة . (هي مبالغ كبيرة غالباً تتحرك بين الدول للإستفاده من فروق الاسعار والمضاربه في الاسهم والسندات . وهي تدخل في وقت قصير وتخرج بسرعه مما تسبب موجات اقتصاديه مدمره)
- غسيل (تبييض) الأموال . (وهي الاموال التي تم الحصول عليها بوسائل غير شرعيه مثل تجارة المخدرات . وغالباً يرغب اصحابها في استثمارها في مجالات شرعيه كالزراعه والصناعه . بقصد التهرب من مصدر الاموال الاساسي)

❖ التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية

لعبت البنوك الدولية دوراً كبيراً في أن تجعل الاقتصاد العالمي يتسم بدرجة عالية من التشابك والترابط بين الاسواق النقدية (التداول قصير الأجل) والاسواق المالية (التداول طويل الأجل) والتي تمثل حلقة الوصل أو الوجه الآخر للترابط بين مختلف بلدان العالم في مجال تجارة المنتجات من السلع (الزراعية والصناعية) والخدمات ، ومن ثم العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول (تجربة الاتحاد الاوربي) .

لكن في نفس الوقت لا يخلو هذا التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية من الانتقادات بسبب تداعيات المخاطر المصاحبة له والتي تجعل الاقتصاد العالمي - بين الحين و الآخر - عرضة للأزمات المالية والصدمات الاقتصادية (الأزمة المالية العالمية) . مثل الازمه العالميه التي ادت لإنهيار بنوك امريكه وعالميه عام ٢٠٠٨ .

إذا نظرنا إلى التجارة الدولية كأحد مؤشرات هذا التكامل نلاحظ أن حجم التجارة الدولية زاد من حوالي 1.2 ترليون دولار في عام 1975 إلى حوالي 4 ترليون دولار في عام 1985 .

ثم إلى حوالي 6.5 ترليون دولار في عام 1990 ، و إلى حوالي 10 ترليون دولار في عام 1995 .
وإلى حوالي 13 ترليون دولار في عام 2000 . ثم إلى حوالي 22 ترليون دولار في عام 2007 .
(تعادل تقريباً ثلث حجم الناتج الإجمالي لجميع دول العالم في ذلك العام) .

٥- أنواع البنوك الدولية

بصفة عامة، يمكن تقسيم البنوك الدولية إلى الأنواع التالية :

❖ البنوك المراسلة

تعتبر البنوك المراسلة من أقدم أنواع البنوك الدولية ، حيث يطلع هذا النوع من البنوك بالوظائف التالية:

- ✓ الاعتمادات المستندية .
- ✓ الحوالات و استلام وتسليم الأموال .
- ✓ تنفيذ عمليات الاستثمار الاجنبي .
- ✓ العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى .

❖ مكاتب التمثيل

سعت العديد من البنوك الدولية إلى انشاء ما يعرف بمكاتب التمثيل خصوصاً في تلك الدول التي لا تسمح قوانينها المحلية بإنشاء بنوك أجنبية بها . ومن خصائص مكاتب التمثيل أنها تعتبر ذات صلاحيات المحدودة . حيث لايسمح لها بقبول الودائع

أو تقديم القروض أو قبول الحوالات وتحويل الأموال . وعموماً تنحصر أهم وظائف مكاتب التمثيل في الآتي :

- ✓ توفير معلومات عن فرص الاستثمار في الدول التي تتواجد فيها .
- ✓ استقطاب رجال الأعمال في الدول التي تتواجد فيها للتعامل مع البنوك التي تتبع لها في الدولة الأم أو دولة المقر .
- ✓ تعتبر نواة لإنشاء فروع للبنك الذي تتبع له في المستقبل .

❖ بنوك الأوفشور

يطلق عليها بنوك الأوفشور (Off-shore Banks) لأنها لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه حيث تنحصر نشاطاتها في عمليات الاقتصاد الدولي . ومن أهم خصائص هذا النوع من البنوك:

✓ تقوم بالاتصالات الفورية بين الأسواق النقدية الدولية مستفيدة من المزايا الجغرافية للبلد الذي تتواجد فيه (البحرين/هونج كونج).

✓ تستفيد من المزايا التي توفرها الدول المستضيفة ممثلة في انخفاض نسبة الضرائب أو عدم وجودها بالأساس، الأمر الذي يجعلها ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال من مختلف الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة (وهي بذلك تكون أشبه بالأسواق الحرة للسلع) .

❖ فروع البنوك الأجنبية

تكون هذه الفروع مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس وتمارس نشاطاتها في دول أجنبية . ومن خصائص هذا النوع من البنوك ما يلي :

- ✓ تظهر أمام عملائها في الدول المستضيفة بصفة محلية وتتعامل مع الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه .
- ✓ تكون الإدارة عادة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم امكانياتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية .

بهذه الصفات المذكورة، تكون فروع البنوك الأجنبية صورة مغايرة ومختلفة تماماً عن بنوك الأوفشور .

❖ البنوك المشتركة

تعرف أيضاً بالتجمع المصرفي والتي تعمل على تقديم القروض المشتركة لتمويل مشروعات دولية كبيرة (مثل: بناء السدود، انشاء المطارات، رصف وتعبيد طرق المرور السريع، انشاء مشاريع السكك الحديدية او مشاريع الطاقة وخلافها) للحكومات أو المؤسسات الحكومية ومن خصائص هذا النوع من البنوك الدولية ما يلي :

- ✓ يتجاوز مبلغ القرض الذي تقوم بمنحه امكانيات أي بنك منفرد ضمن التجمع المصرفي .
- ✓ يقوم أحد البنوك الدولية ضمن التجمع (يسمى بالبنك الرائد) بتنظيم وإدارة القرض .
- ✓ تستخدم البنوك المشتركة الصيغ الحديثة في تمويل هذا النوع من المشروعات والتعرف باسم صيغ البناء والتشغيل وتحويل الملكية

تمت المحاضره الحاديه عشر بفضل الله تعالى .